الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على الحدود الشرقية الجزائرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب

ياسين شاعة

إشراف الدكتور

فاتح النور رحموني

السنة الجامعة

2021/2020 م

1442/1441هـ

ملحق بالقرار رقم ....1024.... المؤرخ في ..... 17 ...

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله

السيد(ة) شاعة ياسين الصفة: طالب، أستاذ باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 109131591 والصادرة بتاريخ 2016.10.13

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق و ع س قسم علوم سياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوان: تأثر تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على الحدود الشرقية الجزائرية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

توشيح السيد .....

بطاقة التعريف رقم .....

بتاريخ .....

مصادق عليها

تم التوشيع في 23 جوان 2021

من رئيس المجلس الشعبي البلدي

و بتفويض منه - عون الإدارة المؤهل

عبد الحكيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله على التوفيق والسداد

ثم الشكر لكل معلمي وأساتذتي الذين درسوني في كل الأطوار التعليمية التي مررت بها

في المدرسة الإبتدائية الإخوة لوعيل الجودي برج بوعريريج

في متوسطة الشهيد عزوز عبد القادر برج بوعريريج

في ثانوية أول نوفمبر برج بوعريج

في جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

في جامعة محمد بوضياف المسيلة

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف رحموني فتح النور

شكرا والدي العز يز ين

شكرا زوجتي الكريمة

إهداء

أهدي عملي هذا إلى

والدي العزيزين و أشقائي الأحباء

زوجتي الكريمة وأبنائي الاعزاء

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول : الأمن وآمن الحدود – إطار مفاهيمي ونظري

المبحث الأول : مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني : تطور مفهوم الأمن

المبحث الثاني : مفهوم آمن الحدود

المطلب الأول :تعريف آمن الحدود

المطلب الثاني: تطور مفهوم آمن الحدود

المبحث الثالث: مقاربات نظرية لتحليل الأمن

المطلب الأول: المقاربات النظرية التقليدية لتحليل الأمن

المطلب الثاني: المقاربات النظرية الجديدة لتحليل الأمن

الفصل الثاني : تدخل حلف الناتو في ليبيا وانعكاساته السياسية والأمنية

المبحث الأول : آسباب تدخل حلف الناتو وعملياته العسكرية في ليبيا

المطلب الأول : آسباب تدخل حلف الناتو في ليبيا (م و غ م)

المطلب الثاني : العمليات العسكرية لحلف الناتو في ليبيا

المبحث الثاني : الانعكاسات السياسية لتدخل حلف الناتو في ليبيا

المطلب الأول: إسقاط النظام السياسي الليبي

المطلب الثاني: إنهيار الدولة وآزمة تفكك المجتمع الليبي

المبحث الثالث: الانعكاسات الأمنية لتدخل حلف الناتو في ليبيا

المطلب الأول: تفكك الجيش ظهور الميليشيات المسلحة

المطلب الثاني: فوضى انتشار السلاح وظهور الجماعات الإرهابية

الفصل الثالث : التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية بعد تدخل حلف الناتو وإستراتيجية مواجهتها

المبحث الأول : التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية للجزائر بعد تدخل حلف الناتو

المطلب الأول : تنامي خطر التهديدات الإرهابية على الحدود الجزائرية

المطلب الثاني : تنامي خطر تهديدات الجريمة المنظمة على الحدود الجزائرية (ت الس، المخ، تهريب ...)

المبحث الثاني : تأثير التهديدات الأمنية المعقدة على الحدود الشرقية للأمن الجزائري

المطلب الأول : تداخل وتعقيد التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية

المطلب الثاني : تأثير التهديدات الأمنية للحدود الشرقية على الأمن الجزائري

المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لاحتواء تهديدات آمن الحدود الشرقية

المطلب الأول: تكثيف النشاط الأمني لحراسة الحدود الشرقية

المطلب الثاني: تكثيف التعاون السياسي لحل الأزمة الليبية

الخاتمة

مقدمة

تقديم الموضوع:

تتعرض الدول في كثير من الأحيان إلى أخطار تهدد كيانها، وهذه الأخطار قد تكون داخلية، تنشأ من مشاكل داخلية في نسيج المجتمع أو بين الشعب والسلطة،وقد تكون ذات مصدر خارجي أي أن الدولة تتعرض إلى تهديد من خارج البلاد كتعدي دولة أخرى أو اعتداءات من طرف جماعات إرهابية مثلا وغيرها، وإن أعظم تلك الأخطار هي ما تعلق بتهديد أمن الدولة وأمن شعبها، فجميع دول العالم تعطي أهمية بالغة لأمنها وأمن حدودها، وأن دور الجيوش هو الحفاظ على أمن الدولة وحمايتها من أي تهديد خارجي، ومن بين دول العالم التي تولي أهمية بالغة لأمنها الحدودي الجزائر فعقيدة الجيش الجزائري عقيدة دفاعية، يسعى في إطارها لتامين أمن وسلامة الحدود الجزائرية دون التدخل في الأقاليم الجغرافية للدول الأخرى.

تضاعفت التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية منذ ظهور موجة ما يعرف بالربيع العربي، حيث أن الحراك الشعبي أسقط العديد من الأنظمة العربية منها نظام دولة ليبيا الشقيقة، التي تقع في الجهة الشرقية للجزائر ولها تماس حدودي يبلغ 989كم فمنذ سنة 2011 والحدود الشرقية الجزائرية مشتعلة، زادها التدخل العسكري الأجنبي ممثلا في حلف شمال الأطلسي التهابا، حيث أتاحت راية الأمم المتحدة تدخل الحلف الأطلسي عسكريا في ليبيا، وساهم في إسقاط نظام القذافي الذي مع سقوطه دخلت الدولة الليبية في الفوضى والصراع الداخلي، مما هدد كيان الدولة وساهم في هشاشة الوضع الأمني وبروز الكثير من الأخطار، كخطر المظمات الإرهابية والجريمة المنظمة والتهريب وتجارة السلاح ...الخ، وكل هذه الأخطار أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الحدود الجزائرية الليبية.

ويندرج موضوع بحثنا المعنون بتأثيرتدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا على أمن الحدود الشرقية الجزائرية ضمن حقل الدراسات الأمنية بشكل عام، إذ نركز على تقفي تأثير الأزمة الليبية عموما والتدخل الأجنبي الممثل في حلف شمال الأطلسي خصوصا على الوضع الأمني للمنطقة وعلى أمن الحدود الليبية الجزائرية.

أهمية الموضوع :

من منطلق حرص دولتنا الجزائر على تأمين حدودها تأتي أهمية موضوع بحثنا و الذي يتطرق إلى مدى تأثير تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على تهديد الحدود الشرقية الجزائرية، حيث أن الوضع الأمني في ليبيا وتفكك الدولة وضعف المؤسسات

الأمنية، كان عاملا مهما في اشتعال المنطقة وتزايد حجم التهديدات الأمنية الخطيرة على الحدود الجزائرية الليبية، خصوصا وأن الحدود شاسعة جدا بينهما. أيضا هذا الموضوع يكتسي أهمية علمية لنا كباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومهتمين بالشؤون الأمنية، حيث أنه يشكل ميدان خصب للبحث، سعيا لمعرفة مدى صدقية واقعية مختلف الدراسات النظرية التي شكلت مدارسا مفسرة لمختلف الإشكالات الأمنية التي تعرفها الدول القومية والكيانات الوطنية ومدى ترابطها في العالم خصوصا فيما تعلق بالأمن المشترك.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم تفسير علمي لكيفية تأثير الأزمة الليبية بعد تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، على الأمن الإقليمي للجزائر عموما وعلى أمن الحدود الشرقية، فنحاول من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى نتائج وخلاصات علمية واقعية يمكن أن تساهم وتساعد الباحثين في فهم مدى تأثير تدخل حلف الناتو في ليبيا على أمن حدود الجزائر مع ليبيا.

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى سببين ذاتي وموضوعي

أما الذاتي فيتمثل في :اهتمامي وميولي الشخصي بالشؤون الأمنية خصوصا ما تعلق بأمن وطني الجزائر، وأن أحاول دراسة وفهم كل ما يحدث في الحدود الشرقية للجزائر خاصة وأنه مهم جدا للأمن القومي والوطني الجزائري.

أما الموضوعي فيعود :إلى حداثة الموضوع وأن دراسته والبحث فيه قد يمكن من تقديم إضافة علمية في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهو ما يمثل رصيد إضافي مكمل لتلك الدراسات الموجودة.

إشكالية الدراسة :

شكلت موجة الربيع العربي في البلاد العربية نقطة تحول مهمة في المنطقة، انعكست عنها العديد من الأخطار والتهديدات، التي مست العديد من الدول في كيانها خصوصا ليبيا، التي دخلت في أزمة حادة منذ سنة 2011 فعلى عكس بعض الدول العربية مثل تونس ومصر التي عرفت حراكا شعبيا أعقبه سقوط نظام الحكم

وتغيره دون المساس بكيان الدولة وتعريضها لخطر **الانقسام أو الزوال** فإن ليبيا بعد سقوط القذافي شهدت حربا أهلية وانشققات خطيرة وعدم إستقرار في النظام السياسي وضعف المؤسسات الأمنية ولعل الأمر يرجع بعد التركيبة القبلية التي تميز المجتمع الليبي **إلى** كثرة الأطراف الأجنبية التي تدخلت في الشأن الليبي منذ سنة2011، أبرزها تدخل حلف الناتو الذي أسهم بشكل كبير في إسقاط نظام القذافي وزاد من تفكك الجيش **الل**يبي والمؤسسات الأمنية التي أصبحت ضعيفة، ولا يمكنها التحكم في الوضع الأمني سواء داخل ليبيا أو على الحدود ،الأمر الذي أثر سلبا على دول الجوار خصوصا الجزائر التي تبلغ حدودها الشرقية مع ليبيا 989**كلم فضعف الدولة** الليبية ألهب الحدود بينها وبين الجزائر، وعرضها **إلى** الكثير من التهديدات وهذا ما سأحاول التطرق إليه في دراستي هذه، ومنه فإن الإشكالية الرئيسية التي تثار في هذا الإطار هي:

- **كيف أثر التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا على أمن الحدود الشرقية للجزائر؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1- **ما** هي أهم المقاربات النظرية والمفاهمية للأمن وأمن الحدود ؟

2- كيف اثر تدخل حلف شمال الأطلسي على تعقيد الأزمة الليبية وانتشار التهديدات الأمنية في المنطقة؟

3- كيف أثر تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على أمن الجزائر وأمن حدودها مع ليبيا ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على تلك التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

1- تعددت المقاربات النظرية والمفاهمية التي تطرقت للأمن القومي والأمن بين الدول **أو ما** يصطلح عليه بأمن الحدود.

2- **كان لتدخل حلف شمال الأطلسي** في ليبيا منذ سنة 2011 العديد من **الانعكاسات** السياسية والأمنية السلبية على ليبيا ثم على المنطقة.

3- كان للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا الأثر السلبي على أمن الحدود الشرقية للجزائر.

الإطار المنهجي للدراسة :

الدرلسة التي أمامنا تتطلب الاستعانة بعدة مناهج، وعليه **سنستعين** بالمنهج التاريخي الذي من خلاله ،يمكننا الرجوع الى جذور الموضوع وبداياته الأولى ومختلف المحطات التاريخية والأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع **إلى جانب لستخدامنا** له لتتبع التطور التاريخي لمفهوم الأمن وأمن الحدود كأحد فروع الأمن **القومي في ظل مختلف** النظريات التقليدية والحديثة .

كما لستعنا بالمنهج الوصفي الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا علميا، عبر جمع الحقائق والبيانات وباستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. .

إضافة إلى توظيف منهج دراسة الحالة الذي يعتبر من أقدم المناهج **المستخدمة** في العلوم الاجتماعية وهي تمثل طريقة أو مدخل لبحث يتم التركيز فيه على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد او مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كامل المتغيرات والظواهر **المرتبطة** بها بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة أمن الحدود الشرقية الجزائرية كجزء من الحدود الجزائرية التي تواجهها العديد من التهديدات الأمنية المختلفة التي أفرزتها أوضاع عدم الاستقرار السياسي والأمني لدول الجوار. .

الدرلسات السابقة :

إن حداثة الموضوع واهتمامه بأحد فروع الأمن القومي وهو أمن الحدود **شكل صعوبة** في التوصل إلى دراسات سبق وأن تناولته إلا أن يوجد بعض **الدرلسات التي** كانت قريبة من هذا الموضوع والتي استفدت منها في دراستي هذه نذكر منها :

1- دراسة أوشريف يسرى **المعنونة بـ: تداعيات الأزمة في ليبيا على الأمن في الجزائر،** وهي **رسالة** ماجستير (2016/2015)، **والتي ركزت على تقصي انعكلسات الأزمة** الليبية على الأمن **الجزائري،** وتمثلت عينتها في دراسة دمج الأمن الداخلي والخارجي في ظل توسع مفهوم الأمن وتغير طبيعة التهديدات المطروحة واستخدمت عدة مناهج منها التاريخي والاستقرائي وكان من أبرز نتائجها الوصول إلى قناعة بضرورة التعامل مع الأزمة الليبية في إطار مبادرات

إقليمية تتبنى مقاربة الأمن والتنمية الشاملة وقد أغفلت الدراسة التطرق إلى أهمية عنصر التدخل الأجنبي في دول الجوار على أمن الحدود للجزائر فحدود الدولة تعتبر خط الدفاع الأول والمصون لأمنها وهذا ما سنحاول التطرق إليه في بحثنا هذا .

2- دراسة د أحمد إدريس بعنوان: **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**،(2011) وهي عبارة عن مقال علمي صادر عن مركز الدراسات المتوسطية والدولية وقد تناول بالبحث أثر الأزمة الليبية في العمق المغاربي والتي من بينها الجزائر ولعل أهم ما **تطرق** إليه المقال ويتقاطع مع بحثنا هو تطرقه في **المحور الثالث إلى أثر التدخل الأجنبي في الأزمة** الليبية على المنطقة حيث عدد المخاطر التي أنتجها هذا التدخل على أمن المنطقة المغاربية، **إلا** أنه لم يتطرق **إلى** الإستراتيجيات التي قابلت بها دول المنطقة هذا التدخل وهو **ما** سنحاول التركيز عليه في بحثنا هذا، **من خلال دراسة** إستراتيجية الجزائر في التصدي للتهديدات الأمنية على حدودها الشرقية وتعتبر الجزائر صمام الأمان لمنطقة المغرب العربي لتواجدها في التماس المباشر بالأزمة الليبية وتأثيراتها من خلال حدودها الشرقية.

تبرير خطة الدراسة:

اتبعنا في دراستنا هذه خطة منهجية متوازنة ومتسلسلة منطقيا ساعدت على تحليل كل أبعاد موضوع الدراسة وتناولها بالتحليل وصولا **إلى** النتائج المرجوة منها **وكانت على الشكل التالي** :

الفصل الأول وهو عبارة عن دراسة نظرية تطرقنا من خلاله إلى المفاهيم المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة وكذا مختلف المدارس الفكرية والنظرية التي تناولت **موضوع الأمن وأمن الحدود**، الفصل الثاني تم التطرق فيه **إلى جذور الأزمة وانعكاسات التدخل الأجنبي متمثلا في تدخل حلف الناتو على** الداخل الليبي **سواء من** الجانب السياسي أو الأمني، أما الفصل الثالث تناول بالتحليل التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية بعد تدخل حلف الناتو حيث أن من انعكاساته تفكك وهشاشة المؤسسات الأمنية الليبية على الحدود مما شكل مناخا مناسبا لتنامي خطر الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والتهريب وغيرها من التهديدات التي توجبت استراتيجية من الجانب الجزائري لتأمين حدوده الشرقية خصوصا من طرف المؤسسة العسكرية.

الفصل الأول

الأمن وأمن الحدود

إطار مفاهيمي ونظري

المبحث الأول : مفهوم الأمن

لدراسة ظاهرة إجتماعية لابد من الإنطلاق من تعريفها وتحديد مفهومها لكي تكون دراستنا مؤسسة وممنهجة وفقا لقواعد البحث العلمي، ومن هذا المنطلق سنتطرق من خلال هذا المبحث الى مفهوم الأمن وتطوره.

المطلب الأول : تعريف الأمن

يأخذ تعريف الأمن جانبين الأول لغوي والثاني إصطلاحي

الأمن لغة : يأتي بمعنى الإطمأنان وعدم الخوف نقول أمن الرجل اي إطمأن ولم يخف فالأمن دائما مرتبط بالخوف إذا غاب أحدهما حضر الآخر يقول الله تعالى في محكم تنزيله {وآمنهم من خوف}* ونقول أمن البلد أي إطمأن أهله[1].

أما من الجانب الاصطلاحي فنجد أن مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون او مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به[2] .

فدائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن القومي بأنه يعني " حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية " ، أما باري بوزان Barry Buzanفيرى أنه : "في حالة الأمن يكون النقاش دائر حول السعي للتحرر من التهديد ".[3]

أما آرنولد ولفرز willfrs Arnold فيذهب الى أن **الأمن الوطني** :"يعني حماية القيم التي سبق إكتسابها،وهويزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو التغلب عليه" ،وفي تعريف آخر له يقول:"يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة،أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[4]، من جانب آخر يربط هنري كسنجري الأمن بسعي المجتمع لتحقيق البقاء. ونجد الدكتور أحمد سعيفان في كتابه الموسوم بقاموس المصطلحات السياسية والدستورية قد ذهب حين تطرقه لمصطلح الأمن الى التمييز بين ثلاث مفاهيم

---

*سورة قريش الآية (4) .

([1])-معجم المعاني الجامع [https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar]، (2021/03/03)

([2])-لخميسي شيبي ،الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسية والدول العربية فترة مابعد الحرب الباردة 1991-2008، (ط 1،مصر ،الكتبة المصرية ،2010) ص 14

([3])- نفس المرجع نص14

([4]) جون بيليس و ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية،تر مركز الخليج للأبحاث (ط1،مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة ،2004) ص414

للأمن متعلقة بالفرد والدولة والأمن الجماعي حيث يعرف : **الأمن الجماعي Collective Security** بأنه تعبير يشير الى منظومة بموجبها تقي الجماعة الدولية نفسها ضد كل هجوم يتعرض له أحد أعضائها، سواء كان الهجوم من دول خارجية (كما هو الحال في نظام الأحلاف) أو من دولة عضو في الجماعة نفسها ويكون الحال كذلك في منظمة الأمم المتحدة حيث يسمح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالعمل ضد كل دولة يكون عملها مهددا للسلم أو مخلا به أو عدوانيا تجاه دولة أخرى .

الأمن الفردي : Individual Security

مجموعة الإجراءات الرامية إلى حماية الفرد ضد الاعتقال والتوقيف الاعتباطي، وبشكل عام ضد إساءات السلطة وتجاوزاتها غير المشروعة.

أمن الدولة :State Security

حماية مؤسسات الدولة ضد كل ما يمكن أن يشكل اعتداء عليها، على هذا الأساس يتشكل في جميع الأنظمة عدد معين من الجرائم مع العقوبات عموما شديدة لها (....) وتنقسم الاعتداءات ماديا إلى اعتداءات على الأمن الداخلي للدولة واعتداءات على الأمن الخارجي للدولة.[1] من خلال ماسبق نجد أن للأمن أبعاد مختلفة ومتشعبة أدت الى عدم الاتفاق على تعريف واحد وجامع له بين الباحثين والمهتمين بالشؤون الأمنية، فرغم إجماعهم على انه حماية القيم من أي تهديد الا أنهم اختلفوا في القيم المعنية والتي يجب التركيز على حمايتها فمنهم من ركز على أمن الأفراد ومنهم من اهتم بأمن الدول وآخرين يرون أنه لابد من التركيز على العالم ككل .

(1)-أحمد سعيفان ،قاموس المصطلحات السياسية والدستوريةوالدولية عربي ،انجليزي ،فرنسي (ط 1،لبنان ،مكتبة لبنان نلشرون ،2004) ،ص ص 50-51

المطلب الثاني : تطور مفهوم الأمن

منذ ظهور الدولة القومية بعد معاهدة (ويستفاليا) عام 1648 ارتبط مفهوم الأمن بالأمن القومي فأولى الأكاديميين ورجال الدولة جل اهتمامهم في تطوير القدرات العسكرية لدولهم من أجل حمايتها من التهديدات التي تواجهها، وظهر هذا الأمر بشكل جلي خلال الحرب الباردة حيث احتدم الصراع والتنافس بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي إلا انه بعد نهاية الحرب الباردة برز العديد من المفكرين الذين نادوا بضرورة عدم حصر مفهوم الأمن في الأمن القومي الضيق وتوسيعه الى أن يشمل سلسلة من الاعتبارات الأخرى.

لعل كان أبرزهم الباحث باري بوزان (Barry Buzan) الذي سعى في دراسته المعنونة «People, States and Fear» (الشعوب والدول والخوف) لإيجاد رؤيا حول الأمن تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا ، فيقول بوزان (Buzan) أنه " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار الظلم الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"[1].

ومع بروز العولمة وفترة ما بعد الحرب الباردة عرف مفهوم الأمن توسعا في مضامينه ومصادره إذ تقترب من الأمن اقترابا تعدديا سواء على مستوى الفواعل (الدول، الأفراد، الجماعات) أو التهديدات الأمنية (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية)[2].

ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن :

الأمن العسكري :وهو الوصول إلى تحقيق الدولة لقوة عسكرية تزيل الخوف من التهديدات الأمنية ذات الطابع العسكري سواء كانت خارجية أو داخلية كظهور مليشيات مسلحة أو مجموعات إرهابية تستهدف الأمن والاستقرار داخل الدولة من أجل تحقيق مطالب سياسية أو انفصالية أو غير ذلك من الدوافع التي قد تضعف الدولة وتتركها عرضة لأطماع الدول الأخرى، والرادع لكل هذا هو امتلاك الدولة لقوة عسكرية تشكل درعا لحمايتها .

(1)-جون بيليس وستيف سميث ،مرجع سابق،ص ص 412-414.

(2)-خديجة بتقة ،الثابت والمتغير في الأمن الحدودي للدول العربية في ظل الربيع العربي وانعكاسه على العمل الإستراتيجي العربي ، جوان 2006[https://platform.almanhal.com/reader/article/93789]، تاريخ الإطلاع(2021/03/05).

الأمن الاقتصادي : يشتمل الأمن **الاقتصادي** على تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجياته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس **والعلاج وضمان الحد الأدنى من** المعيشة، وهذه التدابير هي التي تصب في النهاية في تحقيق الأمان **الاقتصادي** للناس الذي ينطوي **على بعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي** الذي يوفره الأمن **الاقتصادي**[1].

الأمن السياسي :هو **الاستقرار** التنظيمي للدول والحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها [2]، ويتكون من سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله وسياسة خارجية تتعلق بإدارة مصادر قوة الدولة للتأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى لتحقيق **مصالح الدولة** ،ومطالب هذا البعد بالنسبة للسياسة الداخلية هي استقرارها في إطار الشرعية الدستورية، أما بالنسبة للسياسة الخارجية فهي نجاحها في تأمين متطلبات السيادة الوطنية وتحقيق المصالح دون الخضوع لأية ضغوط أجنبية[3].

الأمن البيئي : ويتعلق بالمحافظة على المحيط ،وحماية المقدرات البيئية من الإجهاد **المتأتي من الاستغلال** المفرط للمصادر الطبيعية وتعرض الطبيعة للخراب جراء الحروب التي كثيرا ما **نشبت** بسبب التنافس الحاد على الموارد الطبيعية خصوصا غير المتجددة كالبترول والغاز،وحتى المتجددة منها كالمياه التي أصبح الصراع محتدم عليها ، فالأمن البيئي يستهدف تعزيز قدرات **الدولة في الحفاظ على ما** تورده الطبيعة من أجل خلق **الاستقرار** والتوازن داخليا وخارجيا ،ومجابهة التهديدات البيئية كالتلوث ومشكلة التصحر الذي تعاني منه بعض الدول مثل الجزائر التي تعاني من زحف الرمال من الجنوب نحو الشمال مخلفا تأثيرات بيئية خطير جدا.

الأمن الإنساني : ظهر هذا المفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة مع **أنصار العولمة** ،حيث **نادوا بضرورة الانتباه** لتوفير الحماية للأفراد والجماعات عوض تقديم الحماية للدولة كوحدة سياسية ،فبعدما كان التوجه منصب حول الأمن القومي أصبح الاهتمام **منصب حول الأمن الإنساني** ،المتعلق بحرية الأفراد والجماعات وكذا حقوق الإنسان والتفكير في القضاء أو التقليل من الفقر

([1])- **فايز محمد الدويري**،الأمن الوطني ،(ط1،الأردن ،دار وائل للنشر،2013) ،ص ص103-104

([2])-**عمرسعداوي** ،<<البناءات الإبستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الإقتصادية ف الأمن>>،مجلةجيل الدراسات السياسيةوالعلاقات الدولية العدد2 (مايو 2015)،ص 13.

([3])-**فايز محمد الدويري**،المرجع السابق ،ص123

وتحقيق النمو الاقتصادي وإعطاء فرص التعليم وتوفير الرعاية الصحية كما أشار إلى ذلك كوفي أنان (أمين سابق لأمم المتحدة)

ويرى المنادين بالأمن البشري (الإنساني) أن الدولة غالبا ما تكون التهديد الأساسي لأمن مواطنيها ويجادلون بأن مفهوم الأمن البشري يجب أن يتم فصله عن أمن الدولة (....) وهم يجادلون بأنه لكي يكون الأفراد آمنين يجب أن تكون الدولة ضعيفة بحيث لا تكون قادرة على إيذاء الأفراد والجماعات بطريقة تعسفية [1] .

إن ظهور هذا المفهوم من الأمن تسبب في كثير من الأخطار للعديد من دول العالم الثالث التي عرفت اضطرابات داخلية مهدت الطريق إلى تدخلات خارجية بذريعة التدخل لدواعي إنسانية مثلما وقع لعديد الدول العربية التي عرفت ما يطلق عليه مصطلح الربيع العربي، مثل ما حدث في سوريا التي تفكك جيشها وانهارت فيها الدولة وتشرد شعبها وهجر ،بعدما تدخلت أمريكا تحت غطاء الأمم المتحدة لحماية الأفراد من قمع النظام واصطفت إيران وروسيا لجانب بشار الأسد لمنع نظامه من السقوط وإبقائه على رأس الحكم ودوافع الأطراف الخارجية المتدخلة هي حماية مصالحها ،وليبيا التي عرفت نفس المصير حينما قادت فرنسا حلف الناتو ووجهت ضربات للدولة الليبية من أجل إسقاط نظام القذافي الذي ثار عليه جزء من شعبه عام 2011.

([1]) - MOHAMMEDAYOOB,GLOBALIZATION,SECURITY, AND THE NATION-STATE,),Pib of State University of New York) 2005,p11

المبحث الثاني: مفهوم أمن الحدود

من خلال هذا المبحث سنتطرق لتعريف أمن الحدود لغة واصطلاحا وكذا تطور المفهوم من فترة إلى أخرى خلال مسار تفاعل الدول فيما بينها تحقيقا لمصلحة أو دفعا لضرر يمس سيادتها .

المطلب الأول : تعريف أمن الحدود

لغة يتألف مصطلح امن الحدود من كلمتين :الأولى :الأمن وتعني الإحساس بالإطمأنان (كما قد مر معنا في المبحث الأول من هذا البحث) والثانية :حدود وهي جمع حد والتي تعني: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حُدود. وفصل ما بين كل شيئين: حَدٌّ بينهما. ومنتهى كل شيء حَدُّه؛ ومنه: أحد حُدود الأرضين وحُدود الحرم؛ وفي الحديث في صفة القرآن: لكل حرف حَدّ ولكل حَدّ مطلع؛ قيل: أراد لكل منتهى نهاية. ومنتهى كل شيءٍ: حَدّه.وفلان حديدُ فلان إذا كان داره إلى جانب داره أو أرضه إلى جنب أرضه. وداري حَديدَةُ دارك ومُحادَّتُها إذا كان حدُّها كحدها. وحَدَدْت الدار أَحُدُّها حدّاً والتحديد مثله؛ وحدَّ الشيءَ من غيره يَحُدُّه حدّاً وحدَّدَه: ميزه. وحَدُّ كل شيءٍ: منتهاه لأنه يردّه ويمنعه عن التمادي،والجمع كالجمع.[1]،

أما إصطلاحا فالحدود بالمعنى القانوني فهي عبارة عن مناطق اتصال سيادات الدول وأنظمتها الشرعية، ويعني المفهوم العسكري للحدود على أنها المنطقة الأولى أو الجبهة الأولى التي يجب ان تحمى والبداية التي ينطلق منها الهجوم[2]

إذا المقصود بأمن الحدود هو تأمين إقليم الدولة من التهديدات والمخاطر التي تأتيه من الخارج وتشكل خطرا على الداخل ،وتأخذ الطابع العسكري كوجود صراع مع دولة جارة أو ذات طابع أمني يتطلب معالجة يومية كالتهريب وعمليات التسلل وغيرها،وهو ما يعرف بالأمن القومي والمتعلق بسيادة الدولة وأمنها ضد الأخطار الخارجية وعلى مستوى الأقاليم الثلاثة للدولة وهي الإقليم البري والإقليم الجوي والإقليم البحري .

---

(1)-أنظر معجم لسان العرب لإبن منظور ،حرف الحاء

(2)-رابح زواوي،<<المضامين الأمنية الجديدة وأمن الحدود ،معام الاستمرارية والتغيير>> ،مجلة دفاتر، الجزائر جامعةورقلة ،العدد6،جويلية 2016،ص 243 ، [https://www.researchgate.net/publication/337168253] .

المطلب الثاني :تطور مفهوم أمن الحدود

ارتبط مفهوم الأمن تقليديا بسعي الدولة الى تحقيق الحماية لمصالحها الوطنية وضمان استمرارها وإبقائها بعيدة عن أي مخاطر أو تهديدات أجنبية تأتيها عبر حدودها الإقليمية وذلك بتوفير واستخدام القوة العسكرية ، إلا ان مفهوم أمن الحدود أصبح الآن أكثر سعة من المفهوم التقليدي وهذا بتعدد مصادر التهديد الأمني لحدود دولة ما اذ أن التطور في الأحداث جعل هذا التهديد قد يحصل من جماعات أو فواعل غير دولية ، إما من خلال الجماعات العابرة للحدود أو من خلال مفاهيم غير عسكرية بحته كالتهريب والهجرة الغير شرعية ، وان كانت كل المصادر سواء كانت عسكرية أم غير عسكرية فهي تهديدا لأمن الحدود الذي تغير كثيراً من خلال تعدد مصادر التهديد للأمن.

فجون بيرتون " John Burton " يرى أن الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية ولم يعد يعرف بإعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة ، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة

وبعبارة أخرى لم تعد الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محددة بنطاق الحدود الإقليمية للدولة، بل تعدى هذا الإطار الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر،أو ما يقصد بالظاهرة الأمنية المتعدية للحدود اذا أن بعض مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية في الأطراف الدولية المعنية ، كما أن بعضها تكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية ، وما يترتب عليها من آثار كنزوح أعداد كبيرة من البشر واختراقهم حدود الدول المجاورة هرباً مما قد يتعرضون له من مخاطر نتيجة الأوضاع الداخلية في بلادهم ، كما أن بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود تشمل منظمات الجريمة الدولية النشاط كالمافيا وتجارة المخدرات وتهريب السلاح وعصابات القرصنة[1].

إن سيادة الدولة وحريتها في التصرف كانت مبدأ أساسي في بنية النظام الدولي ،إلا أن هذا المبدأ أخذ بالتآكل تحت وقع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية الناجمة عن التطور الإقتصادي والزيادة غير المسبوقة في الإنتاج وبزوغ الحاجة الملحة لدى المؤسسات المحلية والشركات في الدول الصناعية الكبرى،نحو عبور الحدود القومية بحثا عن الموارد أو الأسواق لتصدير البضائع المتراكمة كما يعتقد أصحاب النظرية الكونية[2]

([1])- **حارث قحطان عبد** ، الانفلات الأمني عبرالحدودوتأثيره في العلاقات الدولية>>,**مجلة العلوم السياسية والقانون**، ألمانيا :المركز الديمقراطي العربي ،العدد الأول ،جانفي 2017،ص ص12 -13

([2])-**عامر مصباح** ,نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن في العلاقات الدولية, ،(مصر،دار الكتاب الحديث ،2011) ص13

وفي خلاصة المبحث يمكن القول أنه إذا كان المقصود من أمن الحدود تقليديا هو توفير الدولة الوطنية ذات السيادة الحماية لكل ما هو واقع داخل حدود ها الإقليمية بالإعتماد على توفير القوة العسكرية والأمنية والاستخباراتية اللازمة ،ومجابهة الأخطار العسكرية الخارجية ، فالتطورات الجديدة التي عرفها العالم ودخول فواعل دولية جديدة غير الدولة الوطنية المنافسة الأمنية في الساحة الدولية كالجماعات المسلحة العالمية (القاعدة ، داعش ، الشركات الامنية والعسكرية الخاصة) ألزمت الدول على مجابهة تحديات جديدة وأخطارا غير تقليدية ،لا تولي الإعتبار للحدود الإقليمية للدول كإنتشار الحروب الأهلية التي أفرزت ظاهرة اللجوء و الهجرة غير الشرعية مهددة بذالك النسق الاجتماعي الوطني للدول ،بالإضافة الى أن التداخل الإقتصادي الكبير الذي عرفه العالم تمخضت عليه أخطارا عابرة للحدود مثل الأزمة المالية العالمية 2008 والتي كان سببها فشل المؤسسات الماليه العالمية ، وفيروس كوفيد 19(كورونا) الذي أول ماظهر كان في دولة الصين الشعبية الا أنه سرعان ما انتشر في جميع دول العالم وفي كل الجهات متخطيا بذالك حدود الدول رغم أنها لجئت الى غلقها كسياسة حمائية تقليدية لم تجدي نفعا ،كل هذا وغيره يلزم الدول على بناء إستراتيجيات أمنية جديدة ومتنوعة لتوفير الطمأنينة والسكينة لشعوبها عبر حدودها الإقليمية.

المبحث الثالث :مقاربات نظرية لتحليل الأمن

إن النظرية هي أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع،وهي تحمل خلفيات فكرية وسياقات إجتماعية وثقافية وتاريخية لأولائك الذين عملوا على بنائها وصياغتها ،ولقد سعى الكثير من الباحثين السياسيين لإرساء نظريات كبرى في العلوم السياسية وتناولوا موضوعات عدة منها موضوع الأمن الذي يعتبر من المواضيع التي إكتسبة أهمية عند منظري العلاقات الدولية بمختلف مدارسهم ومشاربهم ،فظهرت العديد من المقاربات النظرية لتحليل الأمن يمكن تقسيمها الى مقاربات نظرية تقليدية ومقاربات نظرية جديدة لتحليلا لأمن [1].

المطلب الاول : المقاربات النظرية التقليدية لتحليل الأمن

أولا :المقاربة الواقعية في تحليل الأمن

سيطرت النظرية الواقعية التي جاءت ردا على النظرية المثالية على دراسة العلاقات الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أكثر من عشرين سنة تبدأ منذ عام 1940 وتستقي النظرية الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل الى تعميمات حول السلوك الدولي ويرون أنه لا وجود لتناسق المصالح بين الأمم،بل تتضارب في مصالحها إلى درجة قد تقود الى الحرب،وتفترض الواقعية أن ثمة مجموعة العوامل الثابتة إلى حد بعيد تلعب دورا رئيسيا في تشكيل السلوك الدولي ، وترى ان الإنسان ليس مجبولا على الخير والفضيلة وأنه ينزع إلى الشر والخطيئة وامتلاك القوة ،ويصر الواقعيون على أن ميزان القوة هو أهم وسيلة لتحقيق السلام[2].

ويرتكز الفكر الواقعي على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي :

- تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهي الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن.
- تتسم طبيعة النظام الدولي بالفوضوية وغياب السلطة المركزية القادرة على ضبط سلوك الدول .
- تسعى الدول بعقلانية إلى تطوير قدراتها العسكرية بغرض الدفاع عن نفسها أو للتأثير على الدول الأخرى ما يخلق تهديدا دائما بإمكانية نشوب الحرب.
- توازن القوة بين القوى الكبرى هو ما يحقق الاستقرار،وتوزيع تلك القوة هو ما يحدد بنية النظام الدولي التي تتميز بانعدام الثقة بين الدول[3] .

([1])-**محمدشلبي** ،المنهجية في التحليل السياسي ،(الجزائر، 1997)، ص ص 17-18

([2])-**دوورتي فالتزغراف**،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،تر ،وليد عبد الحي (ط1،الكويت ،كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع،لبنان ،المؤسسة الجامعيةللدراسات والنشر والتوزيع ،1985) ،ص ص 59-60.

([3])- **مروان محمد حج محمدوسناء محمد جابر**،مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ،[الموسوعة السياسية ،2021]،ص 1 .

ويفسر الواقعيون مثل كينث والتز (kenneth.n.waltz)الأمن بالأمن القومي وأنه الهدف الأسمى للدول في نظام دولي يتسم بالفوضوية في غياب سلطة مركزية حاكمة مما يشكل دافعا لدول للسعي للحصول على القوة أمام الشعور باللا أمن والتهديد من الطرف الآخر وهذا ما ينتج ما يسمى بالمعضلة الأمنية

ثانيا: المقاربة اللبرالية في تحليل الأمن

عرفت اللبرالية أكاديميا كأولى المحاولات التنظيرية للعلاقات الدولية بعد تأسيس الحقل في بداية القرن العشرين وحملت طابع النظريات التي تسعى إلى تغيير الوضع الدولي القائم (عالم مليء بالصراعات والنزعات) واستبداله بعالم خال من الحروب[1]، فالأمن كان من ابرز أدبيات الفكر اللبرالي كالحديث عن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي الذي تمتد جذوره إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط(Immanuelkant) الذي اقترح إنشاء فدرالية تضم كافة دول العالم ،وهو ماستند إليه الرئيس الأمريكي وودور ويلسن (Woodrow Wilson)حينما طرح المبادئ الأربعة عشر(14) لتحقيق عالم يسوده السلام .

يمكن القول إن الفكر اللبرالي يرتكز على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي :

- إمكانية التعاون بين الدول من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات معنية بتحقيق التعاون في مجال الأمن وتقليص حدة النزاعات .
- محاولات إيجاد القيم والمصالح المشتركة من شأنها أن تقلص حدة النزاعات بين الدول .
- نشر القيم الديمقراطية مقابل تقليص العوامل العسكرية هو خطوة باتجاه إحلال الأمن.
- نشر القيم اللبرالية وحرية السوق والتجارة الدولية بين الدول من شأنه أن يؤدي إلى ترابط بين المصالح الاقتصادية بين تلك الدول ، والتي ستؤدي بدورها إلى تحقيق الأمن والرفاهية لكل الفاعلين الدوليين[2] .

([1])-**محمد الطاهر عديلة**,تطور الحقل النظري في العلاقات الدولية،دراسات في المنطلقا والأسس ،(اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة-2015/2014،ص 147.

([2])- **مروان محمد حاج محمد وسناء محمد جابر** ،المرجع السابق ،ص2 .

المطلب الثاني : المقاربات النظرية الجديدة لتحليل الأمن

لقد شكل واقع التحول الإستراتيجي الذي شهدته البيئة الدولية من جهة والتحول الابستمولوجي الذي عرفته النظرية الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى نقطة انعطاف مهمة على صعيد الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن بشكل خاص ،حيث تجدد النقاش واتسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على متغيرات القوة والمصلحة والصراع بين الدول ،ليشمل قضيا أوسع وأعمق مبرزا حدود وقصور المنظارات الأمنية العقلانية في التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة[1] ،ومن هذا المنطلق برزت العديد من المقاربات الجديدة لتحليل الأمن من أهمها مدرسة كوبنهاجن وعلى رأس مفكريها باري بوزان (Barry Buzan)

- **مقاربة مدرسة كوبنهاجن لتحليل الأمن وأمن الحدود :**

تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاجن للأمن باعتباره وقبل كل شيء مسعى (effort) وأن الفاعلين (Actors) ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمننة وهو مسار ترتكز أسسه "على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء" فباري بوزان يعرف الأمن على أنه "العمل على التحرر من التهديد "وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[2]،كما ترى أنه إذا كان الوجود في خطر فإن التدابير الاستثنائية والقيود المفروضة على الحريات الديمقراطية أمر مبرر[3] ويعطون مثال بالتدابير والسياسات الأمنية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجومات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية على برجي التجارة،كما أن تصورهم للأمن فيقوم بالأساس على توسيع مفهوم الأمن ليضم إلى جانب القطاع العسكري قطاعات أخرى ذات أهمية بالغة على غرار القطاع البيئي والمجتمعي والسياسي والاقتصادي، إلى جانب فواعل أخرى إلى جانب الدولة القومية كالفرد والنظام الدولي، مع بقاء الدولة كمرجعية أساسية للتحليل، كما أنه في إطار التحليل الأمني فإن باري بوزان يعتبر مسألة الأمن الإقليمي في إطار العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى Balance of Power لأن القضايا التي يمكن

([1])- **سليم قسوم**،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ص104

([2])-**زاوي رابح** ، مرجع سابق ،ص 91 .

([3])-**تيم دان ،ميليا كوركي ،ستيف سميث**، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ،ترجمة **ديما الخضرا**،ط 2،بيروت:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،2016)،ص 460

أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالأيديولوجية الإثنية والخلفيات التاريخية، كما يشتمل مركب **الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس، أما** العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو يمثل عادة المستوى العالي من التهديد/ **الخوف** الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب من الممكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم[1].

مقاربة مدرسة فرانكفورت في تحليل الأمن (المقاربة النقدية) :

ظهرت الدراسات النقدية للأمن مع مطلع التسعينيات في القرن العشرين، والتي أحدثت ثورة في الفكر ما بعد الوضعي حول الأطر المفاهيمية، حيث ركزت على الفرد كموضوع مرجعي لدراسة الأمن والنظرية النقدية الاجتماعية أرادت أن تكون واقعا جديدا نتيجة أعمال مدرسة فرانكفورت وخاصة مع روبرت كوكس ويورغن هابرماس، والتي حملت مفاهيم ومقاربات جديدة مست الجوانب المعرفية الابستمولوجية، وأسهمت في تطوير مفهوم الأمن[2] ، حيث أنها تعتبر **الأمن** بناء اجتماعي يصنع عبر عمليّة خطابيّة لغويّة، وعليه، إذا كانت السياسات الأمنيّة نتيجة لخيارات سياسيّة وتدابير اجتماعية من طبيعة عارضة وغير ثابتة، فهذا معناه أنّنا يمكن أن نغيّرها ،**والنظام الدولي** أيضا مبني اجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، ومن أجل أن تتمتع الدول بقدر أكبر من الأمن والسلام فلابد من التوجه نحو تشكيل "جماعة أمنية" ،وهي مقابل المعضلة الأمنية الناتجة عن فوضوية النظام العالمي عند الواقعيين وعلى عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فان النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني فهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية،**فالدولة لم تعد المرجع الوحيد للأمن لذا لا يمكن امتهان كرامة الإنسان من أجل بقاء الدولة وإنما وجدت** الدولة من أجل حماية الإنسان[3] .

([1])- توفيق بوستي،مدرسة كوبنهاغن - نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن ،22مارس2019،[https://eipss-eg.org]،تاريخ الإطلاع(2021/03/07)

([2])- **الموسوعة السياسية** ،النظرية النقدية في تفسير الدراسات الأمنية، [https://political-encyclopedia.org/dictionary] ،(30مارس2021) .

([3])- **تيم دان ،ميليا كوركي ،ستيف سميث**، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع،مرجع**سابق** ،ص 390

- مقاربة المدرسة النسوية في تحليل الأمن (الجندر والأمن في السياسة العالمية):

بعكس النظريات التقليدية التي تعرف الأمن **انطلاقا من أمن الدولة** يرى **أنصار المقاربة** النسوية أن التطرق **إلى** قضية الأمن لابد من أن يكون من الأسفل حيث الفرد أو **المجتمع** حيث أن الأخطار الأمنية حسبهم تشمل العنف الأسري **والاغتصاب** والفقر والتبعية الجندرية والتدمير البيئي، وبهذا فإن **الارتباط** وثيق بين أمن الفرد والسياسة الوطنية والدولية ،وفي هذا الإطار يرى **أنصار** النسوية أولئك المهمشين في حواشي الدول هم أقل أمنا من خلال السياسات الأمنية لدولتهم وأن النساء والأطفال يشكلون الضحايا الفعليين للحروب بينما يقال أن الرجال يخوضونها حماية للنساء وأما فيما يعرف بالأمن **الاقتصادي فإن أنصار المقاربة** النسوية يلفتون النظر **إلى** أن فئة جندرية من العمالة متضررة جدا وأن النساء يقعن **في أسفل السلم الاجتماعي الاقتصادي** في جميع المجتمعات[11].

واعتبر أنصار النسوية **العقوبات** الاقتصادية **التي** تنتهجها الأمم المتحدة والدول العظمى **على** بعض الدول الضعيفة مثل العقوبات الاقتصادية **التي فرضت** على العراق في تسعينيات (برنامج الغذاء مقابل السلام) القرن العشرين إنما هي بمثابة حربا باسم الحفاظ على الأمن أو تعزيزه[2] ،وأن ضحيا هذه الحرب إنما هي الفئات الهشة من المواطنين سيما النساء والأطفال وكبار السن ،وهم بهذا يعتمدون تفسيرا جندريا لتحليل مفهوم الأمن.

(1)- **تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث** ،نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ،مرجع سابق ص 488

(2)-المرجع نفسه ،ص 502 .

الفصل الثاني

تدخل حلف الناتو في ليبيا وانعكساته السياسية والأمنية

المبحث الأول: أسباب تدخل حلف الناتو وعملياته العسكرية والأمنية

في 19مارس 2011 قاد حلف الناتو تحالفا دوليا وقام بشن غارات جوية في ليبيا كانت إذانا بتدخله في الشأن الليبي بعد الأزمة التي عصفت بها وموجة العنف التي ضربت ليبيا بعد الانتفاضة الشعبية يوم 15فبراير2011 فيما عرف بالربيع العربي الذي مس قبلها عديدا من الدول العربية منها تونس وسوريا،وقد كانت لهذا التدخل من طرف حلف الشمال الأطلسي أسبابا مباشرة وأخرى غير مباشرة سنتطرق إليها من خلال مطالب هذا المبحث بالإضافة إلى التطرق للحديث عن العمليات العسكرية والأمنية التي قام بها الناتو في ليبيا.

المطلب الأول: أسباب تدخل حلف الناتو في ليبيا

إن السبب المعلن لتدخل حلف الناتو في ليبيا هو مبدأ حماية المدنين ،فبسبب القمع الذي واجه به نظام القذافي الإنتفاضة الشعبية في فبراير 2011 والعنف الممارس ضد المدنيين اجتمع مجلس الأمن وأصدر القرار رقم (1973) بتصويت عشر دول وامتناع خمسة وكان ذلك في العاصمة الفرنسية باريس شهر مارس2011 ، حيث صنفت الأمم المتحدة العمليات العسكرية التي قامت بها القوات التابعة للزعيم الليبي معمر القذافي على أنها جرائم ضد الإنسانية[1]، وأمام تصاعد موجة العنف من طرفي الصراع وفشل كل المساعي والتدابير السلمية لإنهاء الأزمة في ليبيا والتي تهدد الأمن والسلم الدوليين أذن مجلس الأمن للدول الأعضاء باستخدام القوة الفعلية لحماية المدنيين في ليبيا[2] والسماح بتدخل الدول عسكريا لدواعي إنسانية.

إلا أنه هناك أسباب خفية وغير معلنة تكمن في رغبة الغرب بقيادة الولايات المتحدة في السيطرة على الثروات النفطية للدولة الليبية التي تمتلك حوالي (35%) من احتياطيات النفط العالمية، أي ما يعادل ضعف ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية وتعد ليبيا واحدة من ضمن أكبر اقتصاديات النفط في العالم، لذا يعتبر التدخل العسكري في ليبيا مخططا من أجندة عسكرية واسعة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هدفها الاستراتيجي هو السيطرة على ما يزيد عن (60%) من مخزون العالم من النفط والغاز الطبيعي[3]، والتي من ضمنها طرق وممرات خطوط أنابيب النفط والغاز حيث

([1])- يوسف الرفاعي يوسف محمد،التدخل الدولي في ليبيا وتدعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015،(مذكرة ماجستير- جامعة بنغازي 1955- نوفمبر 2019) ص ص112 ،113

([2])- نفس المرجع ص114 .

([3])-علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار2011-2017،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة جامعة الشرق الاوسط ،2018) ص 38.

تمتلك ليبيا أضخم اقتصاد يعتمد على النفط في القارة الأفريقية ثم بعدها نيجيريا والجزائر. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة، فإجمالي احتياطيات النفط الذي تملكه يقدر بـ 20.6 بليون برميل، والغزو المخطط له استراتيجيا لليبيا، والذي كان قيد التنفيذ ما هو الا جزء من "معركة النفط الأزلية " الأوسع للتحكم بما يعادل (80%) من احتياطيات النفط الليبية، حيث تأتي المؤسسة الوطنية للنفط الليبية في المرتبة (25) من بين (100) شركة نفط عالمية .

كانت الثورة الليبية تحت "تفويض إنساني" هدفها خدمة نفس المصالح التي أدت الى غزو واحتلال العراق سنة 2003. إلا أن الهدف غير المفهوم وغير المعلن هو بكل تأكيد الاستيلاء على احتياطيات النفط الليبية، وبذل كل ما يمكن لزعزعة استقرار المؤسسة الوطنية للنفط ومن ثم خصخصة صناعة النفط، حيث يهدفون بمخططاتهم إلى نقل إدارة وتملك الثروة النفطية الليبية كاملة إلى أيدي أجنبية تمتثل لتحقيق أهدافهم[1].
الى جانب هذا فإن المتتبع للشأن الليبي يجد أن أكثر رؤساء دول العالم تحمسا لتوجيه ضربات عسكرية لليبيا لإسقاط نظام القذافي عسكريا كان نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي السابق فقد عمل هذا الاخير على تحريض كبير وسعى جاهدا على إفشال المساعي السلمية لحل الأزمة في ليبيا ،ولعبت فرنسا بقيادة ساركوزي دورا والتدخل كبيرا في إستصدارالقرار1973 من الأمم المتحدة في مؤتمر باريس مارس 2011 وتشكيل تحالفا دوليا لإسقاط نظام القذافي ،وقد أرجع المحللين هذا الحرص من ساركوزي الى محاولته تغطية تعاملاته المشبوهة مع نظام القذافي الذي كان قد مول الحملة الانتخابية لنيكولاساركوزي سنة 2007، وكانت العدالة الفرنسية قد وجهت له تهمة اختلاس أموال عامة و تمويل غير قانوني لحملة إنتخابية في العام2018[2] ، ومن بين الأسباب غير المباشرة أيضا نجد الدور الذي لعبه بعض أمراء الخليج كأمير قطر وملك المملكة العربية السعودية وحكام الإمارات العربية المتحدة في السعي لإسقاط نظام القذافي بتمويل المعارضة والعمل على لاستصدار قرارا أمميا يسمح بالتدخل في ليبيا وتوجيه ضربات عسكرية للنظام الليبي والمشاركة فيها، ويرجع هذا إلى العداء التاريخي بين هذه الأنظمة والرئيس الليبي معمر القذافي.

([1])- **علي محمدفرج النحلي** ،مرجعسابق ،ص 39
([2])-**موقع فرانس24 ،توجيه تهمة "تشكيل عصابة إجرامية الى الرئيس السابق نيكولا ساركوزي"،2020/10/16، [https://www.france24.com/ar/]،(2021/05/03).**

المطلب الثاني : العمليات العسكرية لحلف الناتوفي ليبيا

- يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام ، باتخاذ جميع التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠) ٢٠١١ (لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورا بالتدابير التي تتخذها عملا بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فورا؛ [1]

هي الفقرة التي سمحت بالتدخل العسكري على ليبيا وفتحت أبواب جهنم على الجماهيرية العربية الليبية ، والتي كان من ضحاياها الزعيم الليبي معمر القذافي ،إن قرار مجلس الأمن رقم 1973 كان إذانا بالتدخل الدولي في ليبيا وشن التحالف الدولي بقيادة الناتو العديد من العمليات العسكرية والأمنية والتي أخذت المسار الآتي :

2011/3/17

مجلس الأمن الدولي أصدر قرار رقم 1973 بفرض حظر جوي علي ليبيا ، وإباحة استخدام القوة لحماية المدنيين من هجمات القوات التابعة للقذافي ، وامتنعت خمسة دول عن التصويت علي القرار هي روسيا والصين و ألمانيا والهند والبرازيل.

18/3/2011

أعلنت ليبيا التزامها بوقف فوري لإطلاق النار والانصياع لقرار حظر الطيران الذي أصدره مجلس الأمن، و قالت كل من فرنسا وبريطانيا إنهما تتعاملان بحذر مع الإعلان الليبي.

قالت فرنسا إن الهجوم الجوي على ليبيا سيبدأ خلال ساعات قليلة، بينما عارضت تركيا أي تدخل عسكري ودعت لوقف إطلاق نار فوري بهذا البلد. وفي حين استبعدت

(1)-مجلس الأمن ،القرار رقم (1973) (2011)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6498 ،المعقودة في 17 / آذار مارس 2011 ،الفقرة 4 ، ص3

روسيا المشاركة بالعمل العسكري، قلل سيف الإسلام نجل العقيد معمر القذافي من قرار الحظر الجوي وقال إنه لن يخيف الظلم.[1]

19/3/2011

إسقاط طائرة للثوار في الشرق حيث دار قتال ضاري حول بنغازي مما دفع المئات للرحيل باتجاه الشرق، والقذافي يقول إن البحر المتوسط تحول لميدان معركة حقيقية

الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** يعلن بدء تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بإقامة حظر جوي فوق ليبيا.

-الرئيس الأمريكي **بارك أوباما** يعطي أوامره للقوات الأمريكية ببدء عمل عسكري محدود ضد ليبيا.

- وزارة الدفاع الأمريكية(بنتاغون)تعلن أن سفن حربية وغواصات أمريكية وبريطانية أطلقت 110 صاروخ توما هوك علي أهداف ليبية ضمن المرحلة الأولي من عملية فجر الأوديسا الهادفة لإرغام القذافي علي احترام حظر الطيران الذي فرضته الأمم المتحدة .

- أعلنت فرنسا أن طائراتها شنت هجمات تمكنت خلالها من تدمير عددا من الدبابات والمركبات المدرعة في موقع تابع للكتائب الموالية للعقيد معمر القذافي.

-الثوار في بنغازي يصدون هجوم شنته القوات الموالية لنظام العقيد معمر القذافي التي دخلت الأحياء الغربية وبدأت قصفا عشوائيا أسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا.[2]
استمرت العمليات العسكرية للناتوا خصوصا الضربات الجوية التي نفذها طيران الحلف ضد أهداف موالية للقذافي وفي كثير من المرات كانت هذه الضربات تطال المدنين ،وبعدما تم القضاء على القذافي بتاريخ 2011/10/20 إتخذ الحلفاء قرارا مبدئيا بإنهاء العمليات في ليبيا يوم 2011/10/31 بموجب القرار رقم 2016 والذي صدر بتاريخ 2011/10/27 الذي ينهي التدخل الدولي ويلغي القرار رقم 1973 [3].

---

(1)- المصدر الجزيرة ، تسلسل زمني للأحداث الثورة الليبية ، 2011/04/13،[https www.aljazeera.net://]، تاريخ التصفح(2021/05/06)

(2)- الجزيرة ،تسلسل زمني للأحداث الثورة الليبية، مرجعسابق .

(3)-كريم وشارب ،استراتيجية التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا، (مذكرة ماستر)،كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة أم البواقي-2017/2016،ص 76 .

وفي مجمل العمليات العسكرية منذ تولي الحلف الأطلسي مهمة ليبيا في 3مارس/أذار وفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، قامت طائرات الحلف بأكثر من 26 ألف طلعة جوية،أكثر من ثلثها أهداف"هجومية "،وتم تدمير نحو ستة ألاف هدف أو إصابتها بخسار كبيرة ،ومئات من الآليات ورادارات وقاذفات الصواريخ وفق الحلف ،وقدمت دول الحلف وعددها 14وأربع دول أخرى قوات بحرية وجوية، لكن ثماني دول فقط من الحلف شاركت في المهام القتالية، وأكثر من شارك في هذه العمليات هما فرنسا وبريطانيا فيما تولت الولايات المتحدة تقديم دعم عملياتي اعتبارا من أبريل /نيسان وعارضت بعض كبريات دول الحلف خاصة ألمانيا التدخل .[1]

ـ ووفقا للإحصائيات حلف الناتو التي أعلنها بتاريخ 02نوفمبر2011 وصلت المشاركة إلى :

* القوات العسكرية:أكثر من 260طائرة(طائرات مقاتلة طائرات المراقبة والاستطلاع ،طائرات بدون طيار ومروحيات هجومية ،طائرات التزود بالوقود).

21 قطعة بحرية (سفن الإمدادات ،فرقاطات ومدمرات وغواصات وسفن هجومية برمائية وحاملات طائرات) ،وماينا هز 8.000 جندي من عدة دول .

* العمليات الجوية : أكثر من 26.500طلعة جوية،منها 9700طلعة قصف جوي ، بالإضافة إلى طلعات ضرب لتحديد الأهداف ولم يستعمل السلاح في كل مرة .

* الاستهداف : دمرت أكثر من 5900هدف بما فيها العسكرية والمدنية،وأكثر من 400 مدفعية وقاذفات صواريخ ،وأكثر من600 دبابة أو عربة ومدرعة .

* حظر الأسلحة : تغطية منطقة المراقبة البحرية لحوالي 61000ميل بحري مربع حيث تم رصد أكثر من 3100وصعد ما يقارب 300 سفينة وحرم11 سفينة عابرة من وإلى ليبيا بما في ذلك السفن التجارية وناقلات النفط والوقود [2].

ورغم استخدام ذخيرة دقيقة التوجيه في ضربات الحلف ،ورغم الاحتياطات التي اتخذها الناتو حدثت العديد من الوفيات في صفوف المدنيين والعديد من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية ومن بينها20ضربة جوية قام بها الناتو، منها خمس ضربات قتل

(1)- موقع DW الإخباري ،واحدة من أنجح العمليات "أمين عام الناتو يعلن انتهاء عملية ليبيا ،31أكتوبر2011،[www.dw.com ://:https//] تاريخ الإطلاع (07ماي2021)

(2)- حسين مفتاح ،بوابة إفريقيا الإخبارية ،بالتفاصيل والأرقام هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط القذافي ،01أفريل2019،[WWW.AFRIGATENEWS.NET] ت الإطلاع (07ماي2021) .

فيها ما لا يقل عن 60 مدنيا والعديد من الإصابات ، ففي مدينة "ماجر" قتل ما لا يقل عن 34 مدنيا في غارتين[1].

المبحث الثاني :الانعكاسات السياسة لتدخل حلف الناتو في ليبيا

نجم عن تدخل حلف الشمال الأطلسي –الناتو- في الشأن الليبي وبتفويض من الأمم المتحدة بموجب القرار 1973الصادرفي مؤتمر باريس 2011 ، وتحت بند حماية المدنين ومبدأ التدخل لأغراض إنسانية، إنعاكسات سياسية على واقع الدولة الليبية نظاما ومجتمعا وهذا ما ستتناوله مطالب هذا المبحث .

المطلب الأول :إسقاط النظام السياسي الليبي

أولا : تأسيس النظام الليبي:

في الأول من شهر سبتمبر من عام 1969م قامت مجموعة من الضباط الوحدويين الأحرار بإعلان قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ليعلنوا قيام الجمهورية العربية الليبية وعرفوا بلسم قادة مجلس الثورة ، وقد نجحوا في إقصاء الملك محمد إدريس السنوسي[2] عن حكم ليبيا أثناء سفره خارج البلد لتلقي العلاج.

وكان قائد هذه الثورة الملازم ثم العقيد معمر القذافي[3] الشاب الذي أصبح قائدا ثوريا (رئيسا) لليبيا وفي عهده حتى عام 2011 غير الاسم الرسمي لليبيا من المملكة الليبية الى الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،تميز نظام الحكم الليبي في عهد القذافي في كونه لم يماثل أي نظام حكم آخر في العالم وهو ما جعل رمز الحكم في البلاد معمر القذافي أن يقدم نفسه بكونه ليس حاكما ولا يملك منصبا بل زعيما وقائدا للثورة الليبية وملهم الجماهير وأن الشعب هو الذي يحكم نفسه بنفسه[4]

بعد توليه السلطة أطلقت حكومة مجلس الثورة عملية لتوجيه الموارد لتوفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان للجميع ،وهذا ما ضمن التعليم المجاني في البلاد وتم توفير

([1])-كريم وشارب ،استراتيجية التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا،مرجع سابق ،ص79

([2])- هومحمد إدريس السنوسي بن السيد المهدي بن محمد السنوسي(20رجب1370هـ /12مارس 1890م – 25ماي1983 م) كان هو أول ملك يحكم ليبيا بعد الاستقلال عن إيطاليا وقوات الحلفاء في 24ديسمبر1951،أثناء الحرب العالمية الثانية دعم إدريس المملكة المتحدة للمحاربة بجانب الحلفاء ضد المحورالذي احتل ليبيا ، قام الجيش الليبي بقيادة الضابط معمر القذافي في إنقلاب أبيض في 01سبتمبر1969 بينما كان إدريس في تركيا لتلقي العلاجنذهب إدريس الى المنفى في مصر ومات بالقاهرة سنة 1983 (m.marefa.org).

([3])- هو معمر محمد عبد السلام القذافي نسبة لقبيلة القذاذفة وهي قبيلة عربية من قبائل (الأشراف) تقيم في سرت وسبها الليبتين ولها امتدادات في كل من مصر وتونس وتشاد والنيجروالسودان ،ولد معمر القذافي سنة 1942 حكم ليبيا مدة42سنة قبل ان يسقط نظامه بمقتله شهر أكتوبر2011 .

([4])- أدينوف عبدالحليم سياه مراداويتش ،تعاقب الأنظمة في ليبيا خلال مائة عام، المركز الديمقراطي العربي ،20أفريل2020، [https://www.democraticac.de] تاريخ الإطلاع (2021/05/07) .

الرعاية الصحية للعامة بلا مقابل ،وفي ظل حكم القذافي ارتفع دخل الفرد الى أكثر من 11.000دولار وهو خامس دخل فردي في إفريقيا في مقابل هذا تميزت الخارجية الليبية بعدم التوافق مع العديد من الدول خصوصا العظمى منها كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، كما تزايد القمع السياسي في البلاد .

ثانيا :سقوط النظام السياسي في ليبيا

في أوائل سنة2011 اندلعت احتجاجات على الوضع في ليبيا سرعان ما تحولت الى مظاهرات شعبية عارمة لإسقاط النظام أسوة بما حدث في عديد من الدول العربية في موجة ما سمي بالربيع العربي ، وفي خضم هذا شكلت "القوات المناهضة للقذافي لجنة أطلق عليها اسم " المجلس الوطني الانتقالي " كان ذلك في27فيفري2011، قابل النظام الليبي المظاهرات الشعبية بنوع من الحزم الذي تطور الى قمع رافقته العديد من الأعمال الوحشية[1] ، استدعت تدخل الأمم المتحدة للعمل على إيقاف المزيد من إراقة الدماء فسمحت بالتدخل العسكري في ليبيا بموجب القرار رقم 1973تحت بند حماية المدنين ،فتشكل حلفا دوليا بقيادة الولايات المتحدة التي سلمتها الى حلف الناتو فيما بعد

بعد تسلم حلف الناتو قيادة التحالف الدولي أطلق ما يعرف بعملية درع الحماية في21مارس 2011 من أجل حماية المدنين من هجمات القوات الحكومية ولم تتوقف العمليات العسكرية (خصوصا الجوية والبحرية منها) في ليبيا الا بعد إعلان موت القذافي شهر أكتوبر2011 حيث قام الثوار بأسره بعدما وجهت الطائرات الحربية التابع للناتو ضربة لسرب كبير من السيارات الرسمية كان في إحداها الزعيم معمر القذافي الذي أسر من قبل الثوار فيما قتل وزير دفاعه وأحد أبناءه في الغارة وبعد أيام قليلة من الاسر أعلن موت القذافي وكان ذلك إيذانا بسقوط النظام السياسي وانتهاء الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

(1)- المعرفة ،تاريخ ليبيا تحت حكم القذافي ،[https://www.marefa.org /]،(2021/05/07).

المطلب الثاني :انهيار الدولة وأزمة تفكك المجتمع الليبي

سنتطرق في هذا المطلب الى المآل التي آلت اليه الدولة والمجتمع في ليبيا بعد سقوط النظام السياسي فيها بمقتل معمر القذافي لما للإثنين من علاقة ترابط وتأثير متبادل في الداخل الليبي.

أولا : انهيار الدولة

إن طبيعة النظام السياسي الذي كان سائدا في حقبة حكم القذافي والقائم على شخص الزعيم والحاكم الأوحد ساهم في إضعاف وفي كثير من المرات غياب مؤسسات الدولة في ليبيا ،وكذا غياب أحزاب وتكتلات سياسية تتحرك وتمارس نفوذها في الحياة السياسية داخل البلاد أدخلتها في حالة فوضى إدارية عقب سقوط نظام القذافي ،فليبيا الجديدة انقسمت على نفسها بشكل عميق وفي هذه الساحة السياسية الممزقة تبلور تكتلان متخاصمان يمثلان مصالح مختلفة أشد الاختلاف فممثلو التيار الذي يدعي لنفسه الثورية يريدون الإطاحة على نحو شامل بالنخب السياسية والاقتصادية القديمة واحتلال مكانتها ويقف هذا التيار قبالة تيار آخر غير متجانس يضم في صفوفه قوى لها مكانتها الاجتماعية ، وقوى أخرى محافظة ،وقوى متسامحة تريد طي صفحة مرحلة الثورة،وتخشى تراجع نفوذها بفعل تعاظم صعود قوى نشطة ذات طموحات ثورية[1]،هذه التركيبة الفسيفسائية أدت الى إنهيار الدولة الليبية وانقسام الأطراف التي انبرت للحكم وفي كثير من المرات تعطل عمل المؤتمر الوطني العام الذي أسس عام 2012 من أجل الوحدة وإعادة بناء مؤسسات بناء الدولة ومن مهامه الرئيسية منح الثقة للحكومة والتعيين في المناصب السيادية الى جانب إقرار الموازنة العامة ،ضم المؤتمر الوطني العام 200عضو يمثلون مختلف أنحاء ليبيا وذلك عبر نظام انتخابي أثار الكثير من الجدل بسبب نظام المحاصصة الذي إعتمده والذي رأى نشطاء في المناطق الشرقية انه مثل ظلما وحيفا في حقهم[2].

([1])-**فولفرام لاخر**، «تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة »ترجمة عدنان عباس علي،دراسات عالمية العدد120ط الاولى 2014،ص07.

([2])- الجزيرة ،المؤتمر الوطني العام ،2015/04/01 ،[https:// www.aljazeera.net] ،تاريخ الإطلاع(2021/05/08) .

ومن مظاهر إنهيار الدولة وعدم استقرار النظام هو تعاقب 10 حكومات على الحكم في ليبيا منذ سقوط القذافي وهذا في الفترة من 2011الى 2021وجاءت كالتالي:

الحكومة الأولى؛ تشكّلت من قبل المجلس الانتقالي في 23 مارس 2011م، كانت برئاسة الراحل محمود جبريل، وسمّيت بالمكتب التنفيذي، وكانت مؤقتة حيث استقال "جبريل" من منصبه.

الحكومة الثانية، حين كلف المجلس الانتقالي علي الترهوني بتشكيلها في 23 أكتوبر 2011 واستمرت حتى 24 نوفمبر 2011م.

الحكومة الثالثة، ترأسها، بعد اختيارها من "الانتقالي"، الراحل عبد الرحيم الكيب في 24 نوفمبر 2011 م، بعد تكوين "برلمان انتقالي" ضم 200 عضو ضمن خارطة طريق وضعها المجلس الانتقالي واستمرت حكومة "الكيب" حتى شهر أغسطس 2012م.

الحكومة الرابعة، ترأسها مصطفى أبوشاقور في أغسطس 2012 م، بعد أن سلّم المجلس السلطة للمؤتمر الوطني العام الذي قام بتكليفه، وأخفق في تشكيل حكومة مؤقتة.

الحكومة الخامسة، ترأسها علي زيدان، بعد انتخابه من طرف المؤتمر الوطني ليشكّل حكومة "وفاق وطني" ضمت 27 وزارة، واستمرت حتى 11 مارس 2013م.

الحكومة السادسة، برئاسة عمر الحاسي شكّلها المؤتمر الوطني العام المنتخب الذي لم يسلّم للبرلمان الجديد، وسمّيت حكومة "الإنقاذ" في أغسطس 2014 ومقرها في طرابلس، لم تنل الاعتراف الدولي فاستقال "الحاسي" في أبريل 2015م.

الحكومة السابعة، برئاسة عبد الله الثني، انبثقت بإسم الحكومة المؤقتة عن مجلس النواب في سبتمبر 2014 م، لم تستمر في طرابلس واتخذت مدينة البيضاء شرقي ليبيا مقرًا لها إلى 2021.

الحكومة الثامنة، برئاسة خليفة الغويل، الذي كان النائب الثاني في حكومة الإنقاذ، وسيطرت هذه الحكومة على مناطق واسعة من غربي وجنوبي ليبيا، خلال 2015م، وانتهت ضمنيًا بعد" اتفاق الصخيرات".

الحكومة التاسعة، ترأسها فائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة "الوفاق الوطني" المعيّن وفق "اتفاق الصخيرات"، في ديسمبر 2015، ولم تُمنح الثقة من قبل مجلس النواب رغم الاعتراف الدولي.

الحكومة العاشرة، ترأسها عبد الحميد ادبيبة، بعد اختيارها من قبل لجنة الحوار السياسي الليبي الـ75 المجتمع في جنيف، يناير 2021 م، والحكومة في انتظار تشكيلها ومنح الثقة من قبل مجلس النواب[1].

ثانيا:تفكك المجتمع

يشير مفهوم التفكك الاجتماعي الى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستمارارية والاستقرار، ويرى ميرتون أن التفكك الاجتماعي والذي يقصد به الوهن الاجتماعي هو أحد أنماط المشكلات الاجتماعية الى جانب نمط السلوك المنحرف ، ويحدد مصادرا للتفكك الاجتماعي وهي :

- صراع المصالح والقيم

- صراع المكانة والتزامات الأدوار .

- القصور في عملية التنشئية .

- قصور قنوات الاتصال الجماعي .[2]

والمجتمع الليبي منذ ثورة 2011 تعرض لكل أنواع هذه الصراعات التي إصابة نسقه الاجتماعي وأثرت على تأدية وظائفه الاجتماعية وأصابته بنوع من أللاستقرار ومن مظاهر هذا التفكك المجتمعي في المجتمع الليبي نجد :

- ازدياد معدل الجريمة وغياب الأمن :

فالإحصائيات بينت بأن الجريمة ازدادت بشكل كبير في طرابلس بعد ثورة عام 2011. كما أفادت التقارير عن سطو مسلح وخطف كتصفية حسابات وسرقة سيارات وسرقة بيوت وجرائم مع استخدام السلاح، وهناك تقارير عن سرقة أجور العمال الأجانب وهواتفهم النقالة ، وقبيل سقوط طرابلس في أيدي قوات المجلس الوطني الانتقالي، أفرج ظلم القذافي عن 15,000 إلى 16,000 مجرم، بقي معظمهم أحراراً بعد ثورة عام 2011، وقد حلت ميليشيات متنوعة محل الشرطة في الحفاظ على الأمن

(1)-موقع 218، 10حكومات متعاقبة منذ 17 فبراير في ليبيا.. من "جبريل" إلى "الدبيبة"، 2021/02/17، [www.218tv.ne https://]،تاريخ الإطلاع (2021/05/09)

(2)- عادل بن عياض المغذوي ، العوامل المؤثرة في تعريف المشكلة الاجتماعية ، ملتقى قضايا مجتمعية معاصرة م 2 ،1436/01/12 هـ[https://m.mu.edu.sa/sites/default/files/content-files/dcscw054.pdf](2021/05/11)،

الداخلي. ويقيم أعضاء هذه المليشيات حواجز داخل المدن الرئيسية وبينها فأفراد الميليشيات الليبية غير مدربين وغير تابعين للحكومة، كما تحدث اشتباكات بين هذه الميليشيات ترافقها عمليات قتل بدافع الانتقام.وحوادث السطو المسلح في المناطق المدنية والريفية في ازدياد[1].

- عدم استقرار الأسرة في ليبيا (بسبب النزوح خوفا من الحرب)

إن الإحصائيات بشأن أعداد النازحين التي وثقت حتى يوم 6 سبتمبر/ أيلول2019، تؤكد نزوح 1380عائلة في 47 مركز إيواء، فيما أغلقت بعض المراكز ونقل من كان فيها إلى مراكز أخرى."

وأوضحت أن العائلات المستضافة لدى أقاربهم بلغ تعدادهم نحو 22 ألف و405، وأن إجمالي الأسر النازحة حتى اليوم الأحد 23 ألف و788 عائلة منكوبة.

وتابعت أن عمليات النزوح شملت مدينة مرزق بالجنوب الليبي، حيث نزحت 3315عائلة خلال الأيام الماضية، وصل بعضهم إلى العاصمة طرابلس.

وفي نهاية العام الماضي قال وزير الدولة لشؤون النازحين يوسف جلالة إن عدد النازحين بحسب آخر إحصائية بلغ 25 ألف أسرة أي ما يقارب 130 ألف فرد.

وأكد جلالة في تصريح لقناة ليبيا الأحرار، أن النزوح متواصل بشكل يومي، وأن عدد النازحين بالمدارس يفوق المائة عائلة بقليل بعد مغادرة عدد كبير منهم.

وتشهد المنطقة الغربية عمليات نزوح مستمر إثر استمرار الاشتباكات رغم موافقة الأطراف على هدنة، إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع[2].

إن كل هذا اللاستقرار السياسي والاجتماعي وانهيار الدولة يعتبر انعكاسا سلبيا رافق تدخل الناتو في ليبيا وإسقاطه لنظام القذافي وفشله وجميع القوى السياسية الليبية التي توارث الحكم بعد أكتوبر2011 في إعادة الاستقرار وبناء الدولة الليبية الديمقراطية (التي خرج من أجلها الشعب ذات يوم من سنة 2011) وهي من مخلفات ما سمي بالربيع العربي والذي أدخل ليبيا فصل شتاء عاصف .

([1])- **موقع فناك** ،المجتمع في ليبيا ،www.fanack.com[2013/12/31]،(09/05/2021) ص 3

([2])- موقع سبوتنيك عربي،طلاق وتفكك أسري وهروب أبناء وانقسام شعبي...هذا ماخلفته الحرب في ليبيا ، 2020/02/02 ، **[https://**www.arabic.sputniknews.com] تاريخ الإطلاع(2021/05/09)

المبحث الثالث : الانعكاسات الأمنية لتدخل الناتو في ليبيا

الى جانب الإنعكاسات السياسية التي رافقة تدخل الناتو في ليبيا وأثرت بشكل جلي في الدولة الليبية نظاما ومجتمعا ،تمخضت كذلك عن هذا التدخل إنعكاسات امنية سنحاول معالجتها والتطرق إليها في هذا المبحث الثالث والأخير من الفصل الثاني

المطلب الأول :تفكك الجيش وظهور المليشيات المسلحة

في بداية 1955 تكون جيش ليبي ولكن صغير الحجمولا يزيد عدد أفراده عن ألفي جندي وضابط ،ثم إفتتحت الكلية العسكرية الملكية ببنغازي سنة1957 ،كان الإلتحاق بالجيش تطوعيا (5) سنوات وأقصاها (7)سنوات ،وقد تأثر الجيش الليبي بالجيش المصري والعراقي وهذه الجيوش كانت مكونة على غرار العسكرية البريطانية، ولكن أكبر الأثر كان للجيش العراقي سواء في المصطلحات اوفي الرتب أو في نظام التدريب الذي أعدته وأشرفتعليه البعثات العسكرية العراقية الى ليبيا ،وفي أغسطس 1963 تشكل السلاح الجوي الذي تعزز بوحدة للدفاع الجوي سنة1968،وفي عام 1967 بدأت ليبيا تاخذ بنظام التجنيد الإلزامي ،واستمر الجيش الليبي في عمله الى أن وصل تعداده في عهد القذافي الى 76 ألف جندي من القوات النظامية للجماهرية الليبية بالإضافة الى 40ألف مليشيات شعبية (تعتبر جيش إحتياطي)[1]ولقد حرص القذافي على تطوير الترسانة الحربية للجيش الليبي خصوصا باعتماده على الصناعة السوفياتية وفيما بعد وريتها الروسية نومع الإرهاصات الاولى من الثورة الليبية وإنطلاق موجات العنف بدأ هذا الجيش بالتفكك وظهرت فيه إنشقاقات ورفض لأوامر العقيد لعل أكبرها أثرا كانت رفض الكتيبة المسيطرة على طرابلس القتال ورغبتها في حقن الدماء مما أسهم في دخول الثوار الى العاصمة طرابلس وإعلان السيطرة عليها ومن بعدها إعلان مقتل القذافي في سيرت بحلول 20أكتوبر2011 . أثرانهيار المؤسسة العسكرية والأمنيةفيليبيا ووصول العلمةللسلاحبأنواعه(الخفيف – المتوسط –الثقيل والمطور)في كافةمخازنالجيش والشرطة(للاستعانةبهفيمواجهة الظلم)[2]

أكبر مشكلة تعاني منها ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي هوتفكك الجيش و فقدان الأمن والاستقرار الداخلي، وكثرة الميليشيات العسكرية المتحاربة فيما بينها من اجل السيطرة على المناطق الإستراتيجية (النفطية)، ومد نفوذها على المناطق الأخرى أدخلها في نزاعات مع الميليشيات الأخرى " ، حيث "تشير التقديرات إلى تضاعف

(1)- موقع العرفة ، الجيش الليبي ، مرجعسابق

(2)- عاشور شوايل ، تداعيات الربيع العربي امنيا على ليبيا:واقع ورؤية ، مركزكارفي للشرق الأوسط ،23/22/يناير 2014،ص 4

تعدادها الذي ناهز 1700 مليشية مسلحة كما وجدت المجال السياسي منهجا لفرض وجودها،، بسبب انهيار الدولة وعدم وجود مؤسسات تنظم دورها في ظل اعتماد بعض الأحزاب السياسية عليها بسبب الانتماء القبلي والجهوي وضمان مصالحها في المقابل استعملت الهيئات الرسمية مثل حكومة الوفاق الكثير من الميليشيات، من اجل حماية المنشات النفطية، ومراكز الهيئات الحساسة، وأشركوا في عملية فرض الأمن كشرطة وقوات امن رغم رفض بعض التنظيمات الانخراط في الجيش كنظاميين، بسبب الصراعات وعدم شرعية بعض الهيئات[1].

إن الذي لا يخفى على العيان أن معظم هذه المليشيات المسيطرة على الشارع الليبي خاضعة أوتابعة بشكل من الأشكال سواء من حيث الدعم اللوجيستي أو التمويل المالي والتزويد بمختلف الأسلحة الى طرف من الاطراف الخارجية المتداخلة المصالح في ليبيا **ففي عام** 2014 تجمعت هذه الميليشيات والجماعات المتنافسة على السلطة تحت معسكرين متحاربين تمثلهما سلطتان متنافستان، هما حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فائز السراج المعترف بها دوليا والتي تستند إلى دعم ميليشيات المدن الغربية وميليشيات إسلامية في العاصمة طرابلس وجماعة الإخوان المسلمين فضلا عن بعض القبائل الجنوبية؛ مقابل سلطة الجنرال خليفة حفتر، الرجل القوي في شرق ليبيا، والذي تسيطر قواته التي تطلق على نفسها اسم "الجيش الوطني الليبي" على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية في البلاد وتحظى بدعم البرلمان القائم في مدينة طبرق الليبية. ويحظى حفتر بدعم قطاعات واسعة من الجيش والقبائل الشرقية وجماعات **مسلحة مقرقة في غرب وجنوب البلاد**[2] **،وتتلقى حكومة الوفاق الوطني دعما من** تركيا، فيما تدعم الإمارات ومصر وروسيا معسكر الشرق ومنذ فشل هجوم شنته قوات حفتر للسيطرة على طرابلس العام الماضي بعد أشهر طويلة من القتال على أطراف **العاصمة، تسارعت مبادرات الوساطة** لتسوية النزاع **فوُقّع اتفاق لوقف إطلاق النار** برعاية الأمم المتحدة في الخريف الماضي، وهو لا يزال ساريا على عكس اتفاقات سابقة أُنتهكت سريعا.

---

(1)-**محمد مصطفى بن حوى وأحلام سارة مقدم** ، " الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن الجزائر" ، إتجاهات سياسية المركز الديمقراطي العربي ،برلين-ألمانيا ،العدد الرابع، مايو2018، ص 170

(2)- **موقع BBC NEWS عربي** ،الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها ،31 يوليو/ تموز 2020 [https:// www.bbc.com/arabic]،تاريخ الإطلاع(2021/05/11)

المطلب الثاني: فوضى انتشار السلاح وظهور الجماعات الإرهابية

أولا فوضى انتشار السلاح

في خطاب شهير للعقيد معمر القذافي بث بتاريخ 2011/03/19 أمر بفتح مخازن السلاح الخاصة بالجيش الليبي أمام الشعب الليبي متوعدا في تفس الخطاب بتحويل ليبيا الى نار حمراء ،إن هذا الأمر ساهم بشكل كبير في إنتشار السلاح في ليبيا الى جانب كميات الأسلحة التي كانت تهرب الى الداخل الليبي من طرف مختلف المجموعات المتصارعة بالإضافة الى إمدادات الأسلحة من الأطراف الأجنبية الداعم لهذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع في ليبيا ، معظم السلاح الذي حصل عليه الثوار الليبيون كان يأتي نتيجة المواجهات التي قامت مع كتائب القذافي، ومن نجاحاتهم الاستيلاء على المخازن الخاصة بالأسلحة وفتحها. ومن أكبر العمليات تلك التي سُمّيت «فجر مازدة»، كان الحصول على الأسلحة من مخازن مطقة تسمى « القاريات» في المنطقة الجنوبية في غرب ليبيا، والتي قادها واستشهد فيها عبد الباسط غاغا، وجمعة الجرج، وعلي الحراري، وهم من أوائل الثوار الذين زحفوا على تلك المخازن، من أجل توصيل الأسلحة والذخيرة للثوار. كما وأصبحت مدينة بنغازي ومصراتة والجبل الغربي، وبالتحديد نالوت والزنتان، من المدن والمناطق الرئيسية التي يتلقى منها الثوار السلاح الذي يأتي من الخارج لمساندتهم ضد كتائب القذافي، إضافة إلى نجاحهم في بسط سيطرتهم على مخازن الأسلحة الموجودة في تلك المناطق[1]،مما أدى الى غرق البلد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمول (MANPADS)،والصواريخ المضادة للدروع، وصواريخ الغراد، ومدافع الهاون وقد زودت أيضا فرنسا وقطر وبلدان أخرى المتمردين بالأسلحة خلال الحرب،بحيث ساهمت قطر بأكثر من 20,000 طن من الأسلحة، بما فيها البنادق الهجومية،والقاذفات الصاروخية العديمة الارتداد (آر.بي.جي) وغيرها من الأسلحة الصغير،وقد زوّدت قطر وفرنسا أيضا المتردين بصواريخ مضادة للدروع من نوع ميلان(Milan)[2].

([1])- صورية زواشي ،انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية،14 أيار / مايو 2015 [www.addustour.com **https://**] تاريخ الإطلاع،(2021/05/12)

([2])- **كريستوفرشيفيس،جيفري مارتيني ،** ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، تقريرمؤسسة RAND البحثية ،الولايات المتحدة الأمريكية ،2014[www.rand.org **https://**] تاريخ الغطلاع ،(2021/05/12).

ثانيا : ظهور الجماعات الإرهابية

يعود تشكيل الجماعات الإسلامية المتشددة في ليبيا إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي، عندما التحق عدد من الليبيين للقتال ضمن "تنظيم القاعدة" في أفغانستان. وبات المقاتلون الليبيون مصدراً قتالياً للعمليات الإرهابية لهذا التنظيم في عدد من دول العالم، في العراق وسوريا وأفريقيا وتحديداً في مالي ونيجيريا. ويُعتبر فرع القاعدة في ليبيا المعروفة باسم "الجماعة الليبية المقاتلة" بقيادة عبد الحكيم بلحاج، ثاني أكبر فروع القاعدة شمال أفريقيا، بعد "الجماعة الجهادية" في الجزائر، قبل أن يتحول جزء من عناصر التنظيم الى إعلان "البيعة" لتنظيم "داعش" منتصف العام 2014 في درنة شرق البلاد، ومجلس أنصار الشريعة في سرت بداية العام 2016[1]،وفي ما يلي ابر التنظيمات الإرهابية المنتشرة في ليبيا :

-فجر ليبيا :جماعة إسلامية تسيطر على أجزاء واسعة من العاصمة طرابلس وهي التي هاجمت عام 2014 مطار العاصمة واستولت عليه وعلى العاصمة. تعتبر الجماعة موالية لحكومة الوفاق في طرابلس، وتمتلك فجر ليبيا أسلحة ثقيلة بما فيها الطائرات وكانت تسيطر على معظم المدن الساحلية قبل أن تتمكن قوات المشير حفتر من انتزاع السيطرة منها بحيث اقتصرت سيطرتها على المدن الغربية الساحلية بدءً من سرت حتى الحدود مع تونس، وغالبية معظم أفراد هذه الجماعة ينحدرون من مدينة مصراتة لكن عناصرها المتمركزين في مصراتة بدؤوا مؤخرًا يبتعدون عن قيادة فجر ليبيا.

-درع ليبيا:عبارة عن تجمع لمجموعات مسلحة متحالفة تحت هذا الاسم وتعمل في عدة مناطق في ليبيا. أهم هذه المجموعات درع المركز الموالية المؤتمر الوطني في طرابلس، أما القوة الثالثة في درع ليبيا فتقودها الشخصية الإسلامية المعروفة وسام بن حميد الذي كان يقاتل إلى جانب زعيم أنصار الشريعة السابق محمد الزهاوي، والذي قتل في عام 2015، ويتولى بن حميد منصب القائد الميداني لمجلس شورى ثوار بنغازي[2].

-قوات موالية لنوري بو سهمين:الكتيبة 166 التي قاتلت إلى جانب قوات فجر ليبيا "الدولة الإسلامية" في مدينة سرت والمناطق المجاورة لها. وانسحبت الكتيبة من

([1])- **محمد العربي** ،خريطة المجموعات الإرهابية في ليبيا... أنماط التعدد والتغيير17يونيو2019، [https//: www.independentarabia.com] تاريخ الإطلاع (2021/05/15)

([2])- **مصطفى صلاح** ،مستقبل الجماعات الإرهابية في ليبيا ،المركز العربي للدراسات والبحوث،13أغسطس2020، [https://www.acrseg.org] تاريخ الإطلاع (2021/05/15)

المدينة قبل سقوطها بيد التنظيم في مايو 2015 وهو ما أثار حفيظة حكومة شرق ليبيا وتتهم قيادة الكتيبة بالتواطؤ مع التنظيم. وردت قيادة الكتيبة بأنها انسحبت بسبب عدم تلقيها الدعم من حكومة الوفاق الوطني.

-تنظيم داعش:ظهر التنظيم عام 2015 معتمدًا إلى حد كبير على تواجد موالين له في مدينة درنة، معقل المتشددين تاريخيًا في شرق ليبيا. وبعد مبايعة "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق استولى على المدينة وأقام إدارة لها. تم إرغام التنظيم على الفرار من المدينة في يوليو 2015، فتوجه إلى مدينة سرت الساحلية ليفرض سيطرته عليها كاملًا، وهناك مخاوف من أن يحول التنظيم المناطق التي يسيطر عليها إلى معسكرات لتدريب "الجهاديين" والتخطيط لهجمات دموية في حوض المتوسط على شاكلة الهجمات الدموية التي نفذها في القارة الاروبية كالذي وقع في مدينة مانشستر البريطانية قبل فترة قصيرة ونفذها شاب ليبي زار بلاده مرارًا، كما إن للتنظيم حضور في مدن النوفلية وسدرا وبن جواد، وحاول في فترة معينة الوصول إلى المنشآت النفطية في رأس لانوف وقد وقعت مواجهات بينه وبين حراس المنشآت النفطية، وتخوض قوات مجلس شورى مجاهدي درنة ولواء "شهداء أبو سليم" المقربة من "أنصار الشريعة" مواجهات مع التنظيم. وتمكنت قوات الجيش الوطني مؤخرًا من طرد التنظيم من مدينة سرت وتواري مقاتلوه عن الانظار.

-أنصار الشريعة : تعتبر هذه المجموعة امتدادًا لفكر "تنظيم القاعدة" وتتمركز في شرق ليبيا وفي بنغازي ولها حضور بارز منذ الإطاحة بالقذافي عام 2011، ودخلت في مواجهات دموية مع قوات "الجيش الوطني" في بنغازي إلى أن تمكن الجيش الوطني من القضاء على وجوده في بنغازي، كما أن للمجموعة تواجد في مدن درنة وصبراتة. وتتهم المجموعة بالمسؤولية عن إغتيال السفير الامريكي في ليبيا عند الهجوم على القنصلية الامريكية في بنغازي عام 2012 مما حدا بالولايات المتحدة إلى ادراجها في قائمة المنمظمات الإرهابية. وأعلنت الجماعة عن حل نفسها في مايو 2017 في خطوة يراها المراقبون بانها كانت بهدف تفادي استهدافها من قبل الدول الغربية.

-مجلس شورى ثوار بنغازي:وهو عبارة عن تجمع لمجموعات إسلامية بينها جماعات متطرفة مثل "أنصار الشريعة"، و لواء ثوار 17 فبراير ولواء "راف الله الساحتي" وخاضت هذه القوات صراعًا عنيفًا ضد قوات حفتر في بنغازي إلى أن تم القضاء على وجودها في المدينة. وقد شكلت هذه المجموعات مليشيا جديدة تحت اسم "ألوية الدفاع

عن بنغازي" وهي التي قتلت ثلاثة جنود فرنسيين لدى سقوط الطائرة العمودية التي كانوا على متنها في ليبيا، وقد اتهم ما يعرف تنظيم الدولة هذه المجموعات بالإرتباط بقوات "فجر ليبيا" وكفرتها.

-مجلس شورى مجاهدي **درنة**:مجموعة من الجماعات الإسلامية المسلحة **تشكلت عام** 2014 وهي موالية لتنظيم القاعدة وبرزت بقوة على الساحة بعد نجاحها في طرد تنظيم داعش من أغلب أحياء مدينة درنة عام 2015. وتوسعت المواجهات بين الطرفين في أعقاب قيام داعش باغتيال شخصيتين مقربتين من مجلس شورى مجاهدي **درنة**.

-مجلس ثوار أجدابيا : جماعة إسلامية مسلحة تتمركز في مدينة أجدابيا الساحلية غرب بنغازي ويقودها محمد الزاوي. أعلنت وكالة "اعماق" التابعة لتنظيم الدولة مرتين أن الزاوي قد بايع التنظيم أوئل عام 2016 لكن المجلس أصدر بيانًا أشار فيه إلى أن المبايعة أمر يخصه ولا صلة للمجلس بهذا الأمر. وتناصب هذه المجموعة خليفة حفتر العداء أيضا ووقعت صدامات بينهما[1].

إن مساحة الأراضي الليبية والتي تفوق مليوناً ونصف المليون كلم، أحد أهم عوامل انتشار التنظيمات الإرهابية. فقرابة 90 في المئة من السكان يتمركزون في المدن الساحلية في الشمال، أما في الجنوب، حيث تغلب الطبيعة الصحراوية والحدود المفتوحة، فتكوّن عشرات المدن الصغيرة والبلدات طوقاً آمناً لتنقل التنظيمات، قياساً بحجم سيطرتها على الأرض، لكن القوات المساندة المؤلفة من عناصر قبلية، شاركت الجيش في عملياته القتالية لبسط سيطرته على الجنوب في يناير(كانون الثاني) وفبراير الماضيين، وتمكنت من نشر وحدات استطلاع وقتال في غالبية المناطق الواقعة على الحدود مع دول الجوار الأفريقي، ما حدّ من نشاط تلك التنظيمات، وشنّ عمليات قتالية على بؤرها، آخرها الهجوم على تمركز متنقل داخل سلسلة جبال الهروج الأسبوع الماضي، ما يشير إلى استمرار خطرها في تلك المناطق، وإن عملية مكافحة الإرهاب التي يخوضها الجيش ينتظرها الكثير من المراحل الأخرى.[2]

([1])- **مصطفى صلاح** ،مستقبل الجماعات الإرهابية في ليبيا،مرجع سابق ،ص6.

([2])- **محمد العربي** ،خريطة المجموعات الإرهابية في ليبيا... أنماط التعدد والتغيير ،مرجع سابق .ص 4

الفصل الثالث

التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية بعد تدخل حلف الناتو واستراتيجية مواجهتها

إن تأمين الحدود يهدف بالدرجة الأولى الى محاربة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود والقادمة من خارج الدولة والتي تستهدف حدودها الداخلية أو استخدامها كنقطة عبور أو قواعد للاطلاق من اجل بلوغ أهداف موجودة في مناطق او جهات أخرى عادة ما تتعامل الدولة مع مسألة الحدود عل ى أنها قضية أمن قومي فالحدود هي خط الدفاع الأول على نحو ما تشير اليه تعبيرات "الحدود المصونة" أو "الحدود الآمنة" او" الخطوط الحمراء" التي تردد بنبرة حاسمة في التصريحات الرسمية خلال حالات الطوارئ أو فترات الأزمات التي تمس الحدود[1]،والجزائر وبسبب الازمات التي مرت بها الدول العربية جراء ما يعرف بالربيع العربي خصوصا تلك المتاخمة للحدود الشرقية الجزائرية ،فبسبب تدخل حلف الناتو في ليبيا وإسقاطه لنظام القذافي وانهيار الدولة الليبية التي تملك معها الجزائر أكبر شريط حدودي ،أصبحت هذه الأخيرة مهددة بشكل مباشرة وقريب بأنواع من الأخطار والتهديدات المختلفة فما طبيعة هذه التهديدات والأخطار ومدى تأثيرها على الأمن الجزائري وكيف واجهة الجزائر هذه التهديدات والأخطار إستراتيجية ،هذا ما سنتناوله البحث والنقاش في هذا الفصل الثالث والأخير من بحثنا هذا في ثلاث مباحث وستة مطالب

(1)- **مباركة سليماني**، « تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية» ،مجلة الاقتصاد والقانون ،عدد02،ديسمبر2018 ،ص 243

المبحث الأول: التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية للجزائر بعد تدخل حلف الناتو

إن من بين أنواع التهديدات التي تطال الحدود الشرقية الجزائرية جراء الأزمة الليبية ،تلك التي تتعلق بالجانب الأمني كتنامي خطر التهديدات الإرهابية وخطر تهديدات الجريمة المنظمة

المطلب الأول :تنامي خطر التهديدات الإرهابية على الحدود الشرقية الجزائرية

لقد مكن تدخل حلف الناتو في ليبيا والانتشار الفوضوي وغير المتحكم فيه للأسلحة ،من تنامي النشاط الإرهابي الأمر الذي انعكس على الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا التي باتت سوقا رائجة للعديد من الأسلحة الخفيفة والمطورة وهو ما يمكن فهمه من تصريحات ودراسات كثيرة ذات صلة بالموضع منها تصريح وزير خارجية الجزائر المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية السابق عبد القادر مساهل لجريدة القدس العربي اللندنية ،بقوله : (نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبين ،وما استطاع الحصول عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة)[1].

وبالفعل فإن القلق من الجانب الرسمي الجزائري كان مبني على معطايات ميدانية ومعلومات إستخباراتية ، حول نشاط الجماعات الإرهابية واستغلالها لفوضى الداخل الليبي والصراعات الناشبة في صفوف القوى الليبية من أجل السيطرة ،وبستعمل شتى الطرق منها القوى بالخارج والاعتماد على المرتزقة والشركات الأمنية العالمية وكذا عقد التحالفات مع جماعات إرهابية التي تمكنت حتى من إيصال بعض من رجالها الى مناصب عليا في الحكومات المتعاقبة على تسيير الشؤون الليبية بناء على منطق التوافقات والمحاصصة ،إن هذا التواجد الكثيف والمتزايد للجماعات الإرهابية بالإضافة الى فوضى إنتشار السلاح ،وضعف إمكانيات الجانب الرسمي الليبي في حراسة والسيطرة على الحدود المشتركة مع الجزائر والتي تبلغ 989 كم أدخل هذه الأخيرة في بؤرة الخطر ففي العديد من المرات فكرت وخططت جماعات إرهابية في الهجوم على أهداف في الداخل الجزائري وقد تمكنت بالفعل جماعة تسمى الموقعون بالدم* من تنظيم هجوم إرهابي على أكبر حقل للغاز في الجنوب الجزائري

(1)- راوية تبينة ، «تداعيات الأزمة الليبية على الامن الجزائري »، مجلة المفكر ،العدد 02جوان 2019، ص 217.

وبالضبط حقل تقنتورين يوم16جانفي 2013 ، حيث قامت الجماعة المتكونة من 32 إرهابيا ومن 8 جنسيات مختلفة من الهجوم على قاعدة الحياة لمجمع تقنتورين للغاز وحجز 790شخصا منهم 134أجنبيا يتوزعون على 26 وعشرين جنسية تم اتخاذهم كرهائن ،وبسبب العدد الكبير من المحتجزين اضطر الجيش الجزائري للتفاوض مع الإرهابيين الذين إستغلوا حساسية الموقف والصدى الإعلامي العالمي الذي عرفته العملية وأعطوا شروطا تعجيزية للجانب الجزائري من أجل تحرير الرهائن الأمر الذي بدد عملية التفاوض فقام الجيش الجزائري من تنظيم هجوم مسلح على المكان المحتجز فيه الرهائن الذي إنتهى بتحريرهم والقضاء على 29 إرهابيا وتوقيف 03 آخرين ،هذه العملية الحاسمة للجيش الجزائري مكنته من تجنيب الجزائر كارثة تمس بالإقتصاد والبلاد ،فبعد سقوط القذافي استفادت الخلايا الإرهابية من نهب مخازن السلاح الليبي ،بحيث أشارة التقارير الى أن المنظمات الإرهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة[1]مكنتها من التخطيط والتنظيم لمثل هذه العمليات النوعية وذات صدى إعلامي كبير في الداخل الجزائري مستغلة في ذلك الهشاشة الأمنية في الداخل الليبي بعد تدخل حلف الناتو وسقوط ظلم القذافي ،مما اضطر الجزائر الى مضاعفة الجهود في حراسة حدودها وزيادة الإمكانيات اللوجيستية ومضاعفة عدد أفراد حرس الحدود بشكل كبير وبميزانيات ضخمة من أجل ضبط الحدود وتأمينها من خطر الجماعات الإرهابية المتربصة .

---

*هي جماعة إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة ويقودها الإرهابي بالعور تنشط في شمال مالي وجنوب ليبيا وهي تظم عناصر إرهابية من مختلف الجنسيات .

([1])- **مباركة سليماني** ,تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية ,مرجع سابق ,ص 245.

المطلب الثاني : تنامي خطر تهديدات الجريمة المنظمة على الحدود الجزائرية :

إن تدخل الناتو وتسببه في إسقاط النظام في ليبيا وهشاشة الأمن فيها أدخل المنطقة ككل (الى جانب تضاعف خطر الجماعات الإرهابية)في بوتقة تنامي و زيادة خطر تهديدات الجريمة المنظمة كالتهريب بشتى أنواعه (تهريب السلاح والمخدرات والمواد الاقتصادية وغيرها) ، فقد ساعدت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة بعد الإطاحة بنظام القذافي على دخول ليبيا في فراغ سياسي وامني ومؤسساتي جعل منها دولة هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار،وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين ،بحيث تشير الإحصائيات الى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها وتزايد نشاط الهجرة السرية،فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور الجماعات المسلحة غير رسمية وشبكات الجريمة وتهريب المخدرات والتي لها روابط بمنطقة الساحل الإفريقي[1]،كما ساهمت أوضاع ليبيا المتردية في تنامي الهجرة غير الشرعية حيث أصبحت ليبيا بعد القذافي من المسالك الأسهل نظرا لضغف المراقبة على الحدود ،وهو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء وكذلك من المغرب الكبير ومنها الانطلاق الى أوربا لسهولة مغادرة السواحل الليبية التي تمتد على مسافة 1800كلم غالبيتها دون مراقبة حقيقي وقد ادى توقيع ليبيا على عدة اتفاقيات مع بعض الدول الاوربية وحصولها على مساعدات ودعم فني وتقني للأجهزة الليبية المكلفة بمحاربة الهجرة غير الشرعية الى تحول الجزائر الى منقطة عبور للمهاجرين الأفارقة الفارين من الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية الصعبة في ليبيا بسبب الرقابة الشديدة التي أصبحت تفرضها أجهزة مراقبة الحدود الليبية على شريطها الحدودي [2].

(1)-**مباركة سليماني** ،تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية ،مرجع سابق ،ص 245 .
(2)- المرجع نفسه ،ص 246.

المبحث الثاني :تأثير التهديدات الأمنية المعقدة على الحدود الشرقية للأمن الجزائري

المطلب الأول :تداخل وتعقيد التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية :

تتعقد وتتداخل التهديدات الامنية على الحدود الشرقية الجزائريةوهذا يعود الى طول هذه الحدود وكذا الهشاشة الأمنية لدول الجوار الجزائري في دول الساحل خاصة مالي وليبيا ، فإن نشوب النزاعات المسلحة والحروب الداخلية داخل الدول الإفريقية ادى الى اللا أمن وعدم الإستقرار السياسي فيها كالذي حدث في مالي وليبيا المتاخمة للحدود الشرقية الجزائرية مما أدى بشعوبها الى الهجرة الى الجزائر ولعل السبب الرئيسي في ذلك الموقع الاستراتيجي والجغرافي الممتاز الذي تحتله الجزائر في شمال إفريقيا إضافة الى المميزات الإقتصادية وثرواتها الطبيعية التي جعلتها تحتل الصدارة في القارة الإفريقية ،ولقد ارتبطت الهجرة غير الشرعية بالمسائل الأمنية بسبب التباين بين البيئة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الجزائري والمهاجرين الأفارقة الذين توافدوا بقوة منذ إندلاع الأزمة الليبية وهذا بسبب هشاشة منظومة امن الحدود في الدولة الليبية كما راينا ذلك في السابق ،المر الذي أدى إلى انتشار الجرائم والأمراض والأوبئة ،إضافة الى العديد من سلوكيات والانحرافات وكلها تشكل تحديات وجب على السلطة مجابهتها إن الهجرة غير الشرعية تعد تهديدا أمنيا للجزائر خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها الدولة الجزائرية وبالتالي فهي تشكل خطرا كبيرا على أمن الحدود وعلى المجتمع بصفة عامة[1]،شكل الإرهاب تحديا وتهديدا إقليميا للحدود الجزائرية التي أضحت مهددة بسبب تأزم الوضع في ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية على طول هذه الحدود ،ومن بين التعقيدات الامنية كذلك انتشار الجريمة المنظمة التي تعتبر من أخطر النظم الإجرامية الحديثة التي لها إنعكاس سلبي على إستقرار المجتمعات البشرية واستقرار أفرادها ولقد أصبحت هذه الجريمة المنظمة التي تقودها عصابات التهريب تشكل خطرا على الجزائر قد نجد مثلا إنتشار المخدرات التي أصبحت تغزو الصحراء مرورا بليبيا باتجاه الجزائر ومن ثم تؤدي الى الإضرار بالشباب والجريمة المنظمة

(1)- ليندة شرابشة ،«الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية »، الحوار المتوسطي ،العدد 03 ديسمبر2019، ص 319.

خطرا حقيقيا على الإقتصاد الوطني بسبب انتشار الرشوة وتبييض الأموال وغيرها مما وضع الجزائر في تحد أكبر لمواجهة هذهالجريمة العابرة للحدود[1]

المطلب الثاني :تأثير التهديدات الأمنية للحدود الشرقية على الأمن الجزائري

إن التهديدات الأمنية الإقليمية التي تهدد الجزائر تؤدي الى ترتيب عدة آثار سلبية على الجمهورية الجزائرية خاصة فيما تعلق بالناحية الإقتصادية والسياسية والاجتماعية وتفاقم الأوضاع في دول الجوار وسقوط عدة أنظمة سياسية خصوصا ليبيا ،أدى الى تفاقم ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي أصبحت هاجسا يهدد أمن الجزائر والمجتمع بصفة خاصة إذ تنتشر الأوبئة والأمراض والآفات الإجتماعية من جهة أخرى ،المخدرات والاتجار بالأسلحة والبشر ،جرائم الإعتداء على الاشخاص جرائم التسول وكذلك كثرة اللاجئين النازحين الى الجنوب الجزائري ،كما أن الجزائر تقوم بصرف أكبر قدر ممكن من مزانيتها في سبيل مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود مع دول الجوار[2]، حيث ألقت الأزمة الليبية بضلالها على الموازنة العسكرية في الجزائر والتي شهدت إرتفاعا كبيرا منذ 2011 فعلى سبيل المثال لا الحصر قدرت مزانية وزارة الدفاع الوطني وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية بحوالي 15 مليار دولار علم 2012 ،والأكيد أن إستمرار تصاعد هذه الأزمة وعدم احتواءها سيبقى يستنزف أكثر من الميزانية المخصصة للدفاع وهو ما ينقص من مقدرات ميزانية قطاعات أخرى على غرار التنمية والصحة والتعليم ...الخ [3]،وهو ما يفرض على الجزائر أعباء إضافية مادية وعسكرية وأمنية من أجل مواجهة هذه التهديدات على طول لحدود مع ليبيا وتامين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات .

فالحدود مع ليبيا تعرف حالة من عدم الاستقرار، بالنظر إلى أزمات ليبيا السياسية، والصراعات المسلحة، إلى درجة أن أجزاءً منها لا تتحكم فيها قوات حكومة، أو تابعة لها، وإنما تسيطر عليها ميليشيات متناحرة، ترفض الاعتراف بالسلطة الليبية الجديدة. ومن ثم، لم يعد هناك طرفان لتأمين الحدود المشتركة، لأن الطرف الجزائري يجد نفسه أمام أطراف متعددة، وبما أن الجزائر ترفض التنسيق والتعاون الأمنيين مع

([2])- المرجع نفسه ،ص 322.
([2])- ليندة شرلبشة ،مرجع سابق ،ص 323.
([3])- مباركة سليماني ،مرجع سابق ص 246.

المجموعات الليبية المسلحة، التي تتحكم في الجانب الليبي للحدود، فإنها مجبرة على بذل مزيد من الجهد، لـتأمين حدودها. هكذا جعلها انهيار الدولة الليبية القوة الوحيدة القادرة على تأمين الحدود المشتركة بين البلدين، خدمة لمصلحتها ولمصلحة ليبيا. ومن ثم، فإن سيطرة الميليشيات على جزء من الحدود على الجانب الليبي يجهض التعاون والتنسيق الأمنيين بين البلدين، فبسبب التفاعلات والتداعيات العسكرية للصراع على السلطة في ليبيا، فإن أجزاء من الحدود أصبحت خاضعة لميليشيات، وهذا ما يعقد الأمور، لأن تردي الوضع الأمني قد يجبر الجزائر على الدخول في مواجهةٍ مع ميليشيات لتأمين حدودها. يعود بنا هذا الأمر إلى نقطة التحليل الأولى، أي غياب الدول، أو فشلها، سبباً لتنامي التهديدات غير دولتية المصدر في المنطقة، وهذا ما يجعل إحلال الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية مهمةً في غاية من التعقيد[1].

([1])- **عبد النور بن عنتر**، ،الجزائر ومعضلة تأمين الحدود،العربي الجديد ،16 **أوغسطس**2016 [https://www.alaraby.co.uk/] (2021/06/22) ، ص 02.

المبحث الثالث : الإستراتيجية الجزائرية لاحتواء تهديدات أمن الحدود الشرقية

إن الجزائر ولمجابهة التهديدات الأمنية لحدودها الشرقية منذ 2011 ودخول ليبيا في أزمتها سطرت إستراتيجية خاصة ميزها أمرين تكثيف النشاط الأمني لحراسة الحدود الشرقية وكذا تكثيف التعاون السياسي لحل الأزمة الليبية .

المطلب الأول :تكثيف النشاط الأمنى لحراسة الحدود الشرقية :

بدأت السلطات الجزائرية اعتماد سياسة دفاعية جديدة تضع حماية الحدود البرية مع ليبيا ومنع إغراق البلاد بالسلاح المهرب، إلى جانب القضاء على بقايا الإرهاب، كأحد الأولويات الرئيسة.وقد تحولت حماية الحدود إلى أولوية قصوى، ضمن استراتيجية استباقية جديدة تعتمد على مواجهة الخطر القادم من وراء الشريط الحدودي الممتد على مسافة 7000 كلم، منها نحو 1000 كلم مع ليبيا، حيث يتم رصد وتحديث وضعية تحركات الجماعات الإرهابية داخل الجزائر وفي الدول المجاورة.

ودفعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بعشرات الآلاف من أفراد الجيش إلى حدودها الجنوبية مع مالي والنيجر وليبيا في الجنوب الشرقي لمواجهة خطرتسلل الإرهابيين وتهريب السلاح من هذه الدول التي تعيش فوضى أمنية.ومنذ عام 2014 نشرت القيادة العسكرية للجيش ألاف الجنود وتم توزيعهم على نقاط التماس الحدودية، وذلك لمراقبة الحدود ومحاربة التنظيمات الإرهابية التي تتخذ من الحدود والمناطق الصحراوية مرتعا له[1]، وقال الخبير الأمني أحمد ميزاب في تصريح لموقع CNN بالعربية، إن الجزائر ومنذ اليوم الأول من اندلاع ما يسمى الثورة الليبية وبداية التدخل العسكري على أراضيها في فبراير/شباط 2011، اتخذت عدة إجراءات لحماية أمنها، مضيفًا أن سقوط الدولة في ليبيا وغياب المؤسسات واستمرار انتشار فوضى السلاح و تنامي الإرهاب والعدد الهائل للميليشيات المسلحة، كلها مؤشرات على تهديد أمني للجزائر، خاصة وأن البلدان تربطهما حدود طويلة، ما دفع بالجزائر لاتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التهديدات.

وأوضح ميزاب أن الجزائر تعمل وفق محورين، الأول يتعلق بحماية الحدود، من خلال وضع نقاط تفتيش، نشر قوات كبيرة للجيش، الاستطلاعات عبر الطائرات، أما المحور الثاني فمرتبط بالعمل على مستوى الساحة الليبية لإيجاد مخرج للأزمة

([1])- **عبد البلط غبارة**،الجزائر في مواجهة الخطر القادم من الحدود مع ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية ،13أغسطس 2017،[https://www.afrigatenews.net/] (2021/06/22) ،ص 03

وجمع الفرقاء الليبيين وحث الشعب الليبي على تبني مقاربة الحوار الوطني لإيجاد مخرج للوضع الذي تعيشه البلاد.

أما الضابط السامي السابق في الاستخبارات الجزائرية محمد خلفاوي، فقال لموقع CNN بالعربية، إن الجزائر محاطة بالتهديدات من عدة جهات و ليس فقط على حدودها مع ليبيا ، وهي موجودة ومتنوعة، مشيرا إلى الوضع الأمني المتدهور شمال مالي، والحدود المغلقة مع المغرب، إلا أنه اعتبر التهديد الليبي هو الأخطر، لانعدام مؤسسات بهذا البلد و انتشار الفوضى و الجماعات الإرهابية من القاعدة إلى تنظيم "داعش" إلى جماعات أخرى مسلحة.

غير أن المتحدث أكد أن محاولة التنظيمات الإرهابية وخصوصا "داعش" ضرب استقرار الجزائر فاشلة و لن تلقى الصدى الذي وجدته في دول أخرى تمكنت من تفكيكها كسوريا و العراق و ليبيا، نظرا للخصوصية التي تتمتع بها الجزائر ، موضحا في هذا السياق أن الجزائر عملت على تكوين الأئمة ووجهتهم لتنوير فكر الشباب بقيم الدين الحقيقية، لحمايتهم من التطرف[1].

وأعلنت الجزائر الاستنفار على حدودها الشرقية ومع مالي جنوباً، ورفعت درجة يقظة قواتها العسكرية والأمنية من أجل مواجهة أي محاولات تسلل لمقاتلين أجانب ومرتزقة وإرهابيين،وذكرت تقارير مجلة "الجيش"، لسان المؤسسة العسكرية الجزائرية، أن الأوضاع في المنطقة باتت تتشابه مع حال ما بعد سقوط نظام معمر القذافي، مع اختلاف في الأسباب من فوضى انتشار السلاح، وتصاعُد نشاط شبكات الجريمة المنظمة ودخول الأجانب والإرهابيين في عام 2012، إلى محاولات تسلل إرهابيين ومرتزقة ومقاتلين أجانب إلى دول الجوار، وبشكل كبير نحو دول منطقة الساحل في عام 2021.[2]

(1)- CNN **بالعربي** ،كيف تتحصّن الجزائر لمواجهة خطر الجماعات الجهادية القادم من ليبيا؟،29أغسطس/ آب 2015،[https://arabic.cnn.com/] ـ(2021/06/22)،ص ص 04

(2)- **اندبندنت عربي** ،الجزائر تستنفر على حدودها لمواجهة مسلحين قادمين من ليبيا،15ماي2021 ،[https://www.independentarabia.com/]،(210/06/22) ص01.

المطلب الثاني : تكثيف التعاون السياسي لحل الأزمة الليبية

يستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي وتقوم هذه العقيدة على مجموعة من "اللاءات"، أبرزها لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد. ويُعدّ الاستقلال قيمة مركزية في إدراكات صانع القرار الجزائري، وهي مرتبطة على نحو وثيق بإرث حرب تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي الذي دام نحو مئة وثلاثين عامًا، وانتهى بحرب مريرة دامت سبع سنوات ونصف السنة (1954-1962)، وفي الحالة الليبية، ترى الجزائر أنّ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يقتضي أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيًّا، وأنه كلما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضد آخر، طال أمد اللاستقرار في ليبيا، وفي جوارها الإقليمي بالضرورة. في السياق نفسه، ترفض الجزائر المساس بالحدود الموروثة عن الحقبة الكولونيالية؛ لذلك، فهي تبدي حساسية مفرطة حيال المطالب الانفصالية التي من شأنها تقسيم الدول القائمة.

من جهةٍ أخرى، ترى الجزائر أنّ المقاربة الأمنية الخشنة القائمة على الحل العسكري لحسم النزاعات الداخلية لا تجدي نفعًا، ترى الجزائر أنّ استمرار الصراع المسلح، خاصة في ظل تدخلٍ أجنبيّ مكثف ودعمٍ عسكريّ متعدد الأطراف، كما هو الحال في ليبيا، لن يؤدي إلا إلى تقويض أكبر للأمنَين الليبي والإقليمي. كما ترى ضرورة إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية، بما يضمن عدم عودتهم إلى التمرد والعمل المسلح مستقبل[1].

ويرى محللون أن الجزائر تنشط للقيام بوساطة بين الطرفين المتناحرين في الجارة ليبيا لإنهاء نزاع مدمر معقد يهدد الأمن الاقليمي، لكن من دون دعم دولي قد تكون تحركاتها غير مجدية.وعلى خلفية تدخلات أجنبية متزايدة، يمزق ليبيا منذ 2015 نزاع بين سلطتين، هما حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا بقيادة فايز السراج وتتمركز في طرابلس وسلطة أخرى بقيادة رجل الشرق القوي

(1)- المركز العربي للأبحاث والدراسات ،الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية،07يوليو2020[https://www.dohainstitute.org/]،(2021/06/23)،ص ص5،6

المشير خليفة حفتر،ودائما ماتؤكد السلطات الجزائرية باستمرار أنها تقف على مسافة واحدة من الطرفين وترفض "كل تدخل أجنبي[1]."

وصرح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مرات عدة أن الجزائر مستعدة للعب دور الوسيط وان "كل الأطراف الليبية موافقة على المشاركة في أي مبادرة جزائرية"، بينما أكد وزير الخارجية صبري بوقادوم في مجلس الأمن الدولي أن الوساطة الجزائرية "مطلوبة ومقبولة من كل الليبيين."

ولخص بوقادوم المبادرة بثلاث نقط: وقف فوري لإطلاق النار وخفض التصعيد في كل المجالات، بما في ذلك في ما يتعلق بقطاع الطاقة وتوزيع الثروات، وأخيرا المساعدة على جلب أطراف النزاع الليبيين إلى مفاوضات. واستقبل الرئيس تبون في حزيران/يونيو طرفي النزاع في ليبيا ممثلين بالسراج ورئيس البرلمان المتمركز في الشرق صالح عقيلة

وبتاريخ 13سبتمبر2020 استقبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، رئيس مجلس النواب الليبي، السيد عقيلة صالح عيسى، الذي يقوم بزيارة عمل للجزائر على رأس وفد هام، وخلال هذه المقابلة، جدد رئيس الجمهورية "موقف الجزائر الثابت الداعي إلى الحوار بين الأشقاء الليبيين من أجل الوصول إلى حل سياسي باعتباره السبيل الوحيد الكفيل بضمان سيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية، بعيدا عن التدخلات العسكرية الأجنبية."

وفي تصريح أدلى به للصحافة عقب اللقاء قال رئيس البرلمان الليبي أن اللقاء سمح ب"مناقشة ما يجري في ليبيا و كذا كيفية حل الأزمة الليبية"، مضيفا أن الرئيس تبون "صرح وقال لنا بكل وضوح أنه مع ليبيا وأنه رهن اشارة الليبيين."

وأضاف المسئول الليبي أن الرئيس تبون صرح بأنه "سيسعى مع نظيريه المصري والتونسي من أجل حل الأزمة الليبية وأنه قد اطلع على المبادرة التي قدمت من طرفنا وأعلنت في مصر، وأنه سيبذل قصارى جهده من أجل جمع شمل الليبيين وجمعهم على طاولة الحوار والوصول إلى حل طبقا لمخرجات مؤتمر برلين[2]

إن الموقف الجزائري بكون أن الحل في ليبيا لايمكن أن يكون إلا ليبيا وبعيدا عن أي التدخل الأجنبي وأن الخيار السياسي والجلوس على طاولة الحوار هو الخيار الأنسب

([1])- يورونيوز،وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية تصطدم بالتدخلات الأجنبية ،2020/07/10،[https://arabic.euronews.com/] (2021/06/23)،ص2

([2])- وكالة الأنباء الجزائرية ،الرئيس تبون يستقبل رئيس مجلس النواب الليبي صالح عيسى عقيلة ،2020/09/13،[https://www.radioalgerie.dz/] ،(2021/06/23)

عبرت عنه الجزائر منذ بداية الأزمة ومازال تنادي به وتجري في ذلك المبادرات بين الفينة والأخرى ،كما أنها تعزز هذا الموقف بوقوفها الى جانب الشعب الليبي وتقديم المساعدات له وإبداء حسن النية لمارسة حسن الجوار الإيجابي وكان آخرها إستقبال رئيس الوزراء للحكومة الشرعية السيد عبد الحميد الدبيبة وإعلان فتح معبر الدبداب الحدودي بين البلدين بحر شهر جوان 2021 .

كما أن الجزائر ساندت كل المبادرات السلمية لحل الأزمة الليبية التي قادتها عدة دول مثل مبادرة مؤتمر برلين الأول المنعقد شهر يناير2020 وصولا الى مؤتمر برلين 2 المزمع إنعقاده شهر ديسمبر 2021 .

خاتمة

من خلال دراسة موضوع تأثير تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا على أمن الحدود الشرقية الجزائرية تبين لنا مدى أهمية الحدود الجغرافية لدولة ما من أجل الحفاظ على أمنها وأمن شعبها من مختلف انواع التهديدات ، فكما عرفنا أن الحدود عند العديد من مفكري العلوم السياسية هي خط الدفاع الأول ونقطة بداية الهجوم في أي حرب تخوضها الدولة، إن اطلاق شرارة الربيع العربي أسقطت العديد من الزعماء والرؤساء وأنظمة الحكم التي عمرت لعقود من الزمن، وبغض النظر عن ما إن كانت شعوب الدول المعنية قد تحركت من جراء نفسها أو كان هناك من حركها من وراء الستار فإن الأكيد أن وتيرت العنف التي صاحبت هذا الحراك الشعبي إختلفت من بلد الى آخر لعل أعنفها كان في سوريا وليبيا، هذه الأخيرة دخلت موجة من العنف منذ سنة 2011 عصفت بالبلاد وقربتها في كثير من الأحيان إلى بوابة الانقسام، إن حجم العنف والاقتتال في ليبيا لم يقتصر على الداخل الليبي بل تعدى بتأثيراته الحدود ليشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار من بينها الجزائر التي وكما نعلم لها حدودا مع ليبيا تقارب الالف كلم يصعب مراقبتها في الأوقات العادية فما بالك في وقت اختلطت فيه الأمور في ليبيا خصوصا بعد تدخل الأجانب في الصراع الدائر بين الليبيين.

وقد أكدنا في هذه الدراسة أن تدخل حلف شمال الأطلسي كان له دور كبير في إسقاط نظام القذافي ودخول البلاد في أزمة كبيرة ميزها الإقتتال بين مختلف المليشيات وإيجاد الأرضية الخصبة لتكاثر التنظيمات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرها، وازدهار تجارة السلاح والتهريب وإنتشار عمليات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ...الخ كل هذا شكل تهديدا جليا لدول الجوار من بينها الجزائر فبتفكك الجيش الليبي ومؤسساته الأمنية أصبحت الحدود مفتوحة أمام كل أشكال التهديدات المذكورة آنفا مما إستوجب على الجزائر إعلان حالة الإستنفار على كامل خط الحدود الشرقية والتعزيز من تواجد مختلف الوحدات العسكرية وحرس الحدود وتخصيص ميزانيات ضخمة لمجابهة الأخطار المحدقة بالمناطق الواسعة للجنوب الشرقي الجزائري.

وحقيقة التهديد القادم من ليبيا تمثل كما جاء في دراستنا في الهجوم الإرهابي على تقنتورين سنة 2013 وهي أكبر قاعدة حياة صناعية في الجزائر تتواجد فيها جنسيات مختلفة لإطارات وعمال أكبر شركات الغاز والبترول العالمية، فالمجموعة الإرهابية خططت وانطلقت من الداخل الليبي لتهاجم قاعدة الحياة على الأراضي الجزائرية، وهي بهذا تريد توجيه ضربة للجزائر وفي نفس الوقت تحقيق زخما إعلاميا

كبيرا لكون المكان إستراتيجي وتشغله العديد من الشركات العالمية من مختلف الجنسيات ،إلا ان حكمة تعامل قيادات الجيش الجزائري بإختيرها للحسم العسكري أفشل العملية ومعها المخطط الإرهابي ،إن هذه العملية أعطت دليلا قاطعا لتخوف الجانب الجزائري من المعالجة السيئة للأزمة الليبية والتدخل الأجنبي فيها.

فالجزائر ما فتئت تنادي وتحرص على أن الحل في ليبيا هو بيد الليبين وحدهم وأنه على الأطراف الأجنبية الإنسحاب من ساحة الإقتتال الليبية وتغليب لغة الحوار الليبي الليبي للمرور بالبلاد الى ساحة الأمان وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها خصوصا الأمنية منها، إن الجزائر بموقفها هذا الذي ينبع من عقيدتها الراسخة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وحرصا منها على المساعدة الحقيقية للشعب الليبي الشقيق للخروج من أزمته بالطرق السلمية تسعى بذلك لحماية المنطقة ككل وحماية أمنها هي من خلال تأمين حدودها الشرقية من خطر التهديدات المختلفة (التي توضحت معنا في فصول ومباحث هذه الدراسة) فالأمن كما يرى ذلك باري بوزان هوالسعي للتحرر من التهديد ،وكما مر بنا فإن الجزائر تنفذ إستراتيجية سلمية بالتوسط وتشجيع الحوار بين أطراف النزاع فهي تحضى بثقة جميع الأطراف لوقوفها بينهم على نفس المسافة وعدم السعي لتغليب أي طرف على الآخر وكذلك هناك نقطة هامة يمكن الإشارة اليها وهي إعتمادالجزائر نوع من الدبلوماسية الشعبية حيث أنها تقدم المساعدات الميدانية مباشرة للشعب الليبي بكل أطيافه ومكوناته والحرص على أن تبقى هذه المساعدات في طابعها الإنساني وأن تتوجه لمستحقيها من أبناء الشعب دون الوقوع في يد أي من المليشيات المقاتلة، الأمر الذي أكسب الجزائر الود في قلوب الشعب الليبي الشقيق.

لقد تأكد في النهاية بأن حل الأزمة الليبية هو ما كانت تنادي به الجزائر منذ بداية الأزمة، حيث أكدت مرارا بأن حل الأمة لن يكون ناجحا إلا من خلال الطرق السلمية، وتشجيع الحوار الليبي الليبي، وخروج جميع الأطراف الأجنبية من الأراضي الليبية سواء من الدول العربية والإسلامية أو الغربية ومن دائرة النزاع، وتنفيذ المصالحة في صفوف الأشقاء الليبين ليستتب الأمن فيها وبالتالي تأمن الجزائر وجميع دول الجوار الليبي، فوحدة الدولة الليبية وقوتها تساعد الجزائر على مواجهة التهديدات في حدودها الشرقية بكل حزم وقوة ،فأمن ليبيا من أمن الجزائر وأمن الجزائر من أمن حدودها خصوصا الشرقية .

قائمة المراجع

01/ المراجع والمصادر باللغة العربية

- **<u>الوثائق الرسمية</u>**

1- قرار مجلس الأمن ،**القرار رقم (1973) (2011)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6498** ،المعقودة في 17 / آذار مارس 2011 ،الفقرة 4

- **<u>القواميس والموسوعات</u>**

1- سعيفان آحمد ،**قاموس المصطلحات السياسية والدستوريةوالدولية عربي ،انجليزي ،فرنسي**(ط 1،لبنان ،مكتبة لبنان ناشرون ،2004).

2- معجم لسان العرب لابن منظور ،حرف الحاء

3- محمد حج محمد مروان ومحمد جابر سناء ،**مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** ،[الموسوعة السياسية ،2021]

- **<u>الكتب</u>**

1- تيم دان ،ميليا كوركي ،ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع** ،ترجمة ديما الخضرا (ط 2،بيروت:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،2016).

2- حتي ناصيف يوسف ،**النظرية في العلاقات الدولية** ،(ط 1،بيروت –لبنان ،دار الكتاب العربي ،1450هـ - 1985م)

3- جون بيليس و ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**،تر جمة: مركز الخليج للأبحاث (ط1،مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة ،2004).

4- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر : وليد عبد الحي (ط1،الكويت ،كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع،لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1985).

5- الدويري فايز محمد ،**الأمن الوطني** ،(ط1،الأردن ،دار وائل للنشر،2013).

6- شلبي محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي** ،(الجزائر، 1997).

7- العملة محمد يوسف ،**الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي**،(الطبعة العربية ،الأردن ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،2014).

8- قسوم سليم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** ،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).

9- لخميسي شيبي ،**الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسية والدول العربية فترة مابعد الحرب الباردة 1991-2008**، (ط 1،مصر ،الكتبة المصرية ،2010).

10- مصباح عامر ،**نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن في العلاقات الدولية**، (مصر،دار الكتاب الحديث ،2011) .

11- مركز الدراسات العربي ،**الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** ،(ط1،باريس ،مركز الدراسات العربي –الأوربي ،1996) .

- **الدوريات والمجلات**

1- بن حوى مصطفى ومقدم أحلام سارة ، " الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن الجزائر" ، إتجاهات سياسية المركز الديمقراطي العربي ،برلين-ألمانيا ،العدد الرابع، مايو2018

2- تبينة راوية ، "تداعيات الأزمة الليبية على الامن الجزائري"، مجلة المفكر ،العدد 02جوان 2019

3- سعداوي عمر ،"البناءات الإبستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الإقتصادية في الأمن"،مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد2 (مايو 2015)

4- سليماني مباركة ، " تداعيات الأزمة الليبية على آمن الحدود الجزائرية "،مجلة الاقتصاد والقانون، عدد02، ديسمبر 2018

5- شوايل عاشور ، "تداعيات الربيع العربي امنيا على ليبيا:واقع ورؤية" ، مركز كارنقي للشرق الأوسط ،23/22/يناير2014

6- شرابشة ليندة ،"الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية "، مجلة الحوار المتوسطي ،العدد 03 ديسمبر2019

7- قحطان حارث عبد الله، "الانفلات الأمني عبر الحدود وتأثيره في العلاقات الدولية"،مجلة العلوم السياسية والقانون، ألمانيا :المركز الديمقراطي العربي ،العدد الأول ،جانفي 2017.

8- لاخر فولفرام ، "تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة" ، ترجمة عدنان عباس علي،مجلة دراسات عالميةالعدد120 ط الاولى 2014.

- **الرسائل والأطروحات**

1- بن بتقة نور الهدى ،إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016 (أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات آمنية)،جامعة الجزائر3 ،2017/2016

2- بوشارب كريم ،استراتيجية التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا، (مذكرة ماستر)،كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة آم البواقي-2017/2016.

3- النحلي علي محمد فرج ، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار2011-2017،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)جامعة جامعة الشرق الأوسط ،2018.

4- ذيب منصور محمد ،مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة ،(رسالة ماجيستسر في الدراسات الدولية كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت فلسطين -2011) .

5- الرفاعي يوسف محمد يوسف ،التدخل الدولي في ليبيا وتدعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015،(مذكرة ماجستير-)جامعة بنغازي 1955- نوفمبر 2019.

6- عديلة محمد الطاهر ، تطور الحقل النظري في العلاقات الدولية،دراسات في المنطلقات والأسس ،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة-2015/2014.

7- **يطو خميستي** ،المقاربة الجزائرية لتحقيق آمن الحدود الشرقية -تونس أنموذجا- (مذكرة ماستر2 في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية) كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/2018.

- **المواقع الالكترونية**

1- آدينوف عبدالحليم سياه مراداويتش ،تعاقب الأنظمة في ليبيا خلال مائة عام، المركز الديمقراطي العربي ،20أفريل2020، [https://www.democraticac.de]

2- بتقة خديجة ،الثابت والمتغيرفي الأمن الحدودي للدول العربية في ظل الربيع العربي وانعكاسه على العمل الإستراتيجي العربي،جوان 2006[Fhttps://platform.almanhal.com/reader/article/93789].

3- بوستي توفيق ،مدرسة كوبنهاغن . نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن ،22مارس2019،[https://eipss-eg.org]

4- بن عياض المغذوي عادل ، العوامل المؤثرة في تعريف المشكلة الاجتماعية ، ملتقى قضايا مجتمعية معاصرة م 2 ،1436/01/12 هـ[https://m.mu.edu.sa/sites/default/files/content-files/dcscw054.pdf].

5- بن عنتر عبد النور ،الجزائر ومعضلة تأمين الحدود،العربي الجديد ،16 أوغسطس2016 [https://www.alaraby.co.uk/]

6- الجزيرة ،المؤتمر الوطني العام ،2015/04/01 ،[https://www.aljazeera.net].

7- الجزيرة ، تسلسل زمني للأحداث الثورة الليبية ، 2011/04/13،[https://www.aljazeera.net/].

8- زواوي رابح ،<<المضامين الأمنية الجديدة وآمن الحدود ،معام الاستمرارية والتغيير>> ،مجلة دفاعات، الجزائر جامعةورقلة ،العدد6،جويلية 2016. [https://www.researchgate.net/publication/337168253]

9- زواشي صورية ،انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية،14 أيار/ مايو 2015 [https://www.addustour.com].

10- سبوتنيك عربي،طلاق وتفكك أسري وهروب أبناء وانقسام شعبي...هذا ماخلفته الحرب في ليبيا ، 2020/02/02 ، [https://www.arabic.sputniknews.com] .

11- شيفيس كريستوفر،جيفري مارتيني ، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، تقريرمؤسسة RAND البحثية ،الولايات المتحدة الأمريكية 2014،[https://www.rand.org]

12- فرانس24 ،توجيه تهمة "تشكيل عصابة إجرامية الى الرئيس السابق نيكولا ساركوزي"،2020/10/16،
[https://www.france24.com/ar/]،(2021/05/03).

13- موقع فناك ،المجتمع في ليبيا ،2013/12/31[https://fanack.com/ar/libya/society-of-libya/]

14- الموسوعة السياسية ،النظرية النقدية في تفسير الدراسات الأمنية، [https://political-encyclopedia.org/dictionary] .

15- مفتاح حسين ،بوابة إفريقيا الإخبارية ،بالتفاصيل والأرقام هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط القذافي ،01أفريل2019،[WWW.AFRIGATENEWS.NET]

16- مصطفى صلاح ،مستقبل الجماعات الإرهابية في ليبيا ،المركز العربي للدراسات والبحوث،13أغسطس2020، [https://www.acrseg.org]

17- المعرفة ،تاريخ ليبيا تحت حكم القذافي ،[https://www.marefa.org/].

18- موقع 218،10حكومات متعاقبة منذ 17 فبراير في ليبيا.. من "جبريل" إلى "الدبيبة"، 2021/02/17،[https://www.218tv.ne] .

19- موقع DWالإخباري ،واحدة من أنجح العمليات "أمين عام الناتو يعلن انتهاء عملية ليبيا ،31أكتوبر2011، [https://www.dw.com//:]

20- موقع BBC NEWSعربي ،الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها ،31 يوليو/ تموز 2020 [https:// www.bbc.com/arabic] .

02/ قائمة المراجع والمصادر باللغة الأجنبية

- **الكتب**

1- MOHAMMEDAYOOB,GLOBALIZATION,SECURITY, AND THE NATION-STATE,),Pib of State University of New York) 2005,p11

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
المقدمة	1
الفصل الأول : الأمن وأمن الحدود –إطار مفاهيمي ونظري	
المبحث الأول :مفهوم الامن	6
المطلب الأول: تعريف الامن	6
المطلب الثاني :تطور مفهوم الأمن	8
المبحث الثاني :مفهوم أمن الحدود	11
المطلب الأول :تعريف أمن الحدود	11
المطلب الثاني :تطور مفهوم أمن الحدود	12
المبحث الثالث :مقاربات نظرية لتحليل الأمن	14
المطلب الأول :المقاربات النظرية التقليدية لتحليل الأمن	14
المطلب الثاني : المقاربات النظرية الجديدة لتحليل مفهوم الأمن	16
الفصل الثاني : تدخل حلف الناتو في ليبيا وإنعكاساته السياسية والأمنية	
المبحث الأول : أسباب تدخل حلف الناتو وعملياته العسكرية في ليبيا	19
المطلب الأول : أسباب تدخل حلف الناتو في ليبيا (م و غ م)	19
المطلب الثاني : العمليات العسكرية لحلف الناتو في ليبيا	21
المبحث الثاني : الإنعكاسات السياسية لتدخل حلف الناتو في ليبيا	24
المطلب الاول : إسقاط النظام السياسي الليبي	24
المطلب الثاني : إنهيار الدولة وازمة تفكك المجتمع الليبي	26
المبحث الثالث : الإنعكاسات الأمنية لتدخل حلف الناتو في ليبيا	30
المطلب الأول : تفكك الجيش وظهور المليشيات المسلحة	30
المطلب الثاني : فوضى إنتشار السلاح وظهور الجماعات الإرهابية	32

الفصل الثالث :التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية بعد تدخل حلف الناتو وإستراتيجية مواجهتها	
المبحث الأول : التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية للجزائر بعد **تدخل حلف الناتو**	37
المطلب الأول : تنامي خطر التهديدات الإرهابية على الحدود الجزائرية	37
المطلب الثاني : تنامي خطر تهديدات الجريمة المنظمة على الحدود الجزائرية (تس ،المخ،تهريب...)	39
المبحث الثاني : تأثير التهديدات الأمنية المعقدة على الحدود الشرقية **للأمن الجزائري**	40
المطلب الأول : تداخل وتعقيد التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية الجزائرية	40
المطلب الثاني : تأثير التهديدات الأمنية للحدود على الأمن الجزائري	41
المبحث الثالث : الإستراتيجية الجزائرية لإحتواء تهديدات الحدود الشرقية	43
المطلب الأول : تكثيف النشاط الأمني لحراسة الحدود الشرقية	43
المطلب الثاني :تكثيف التعاون السياسي لحل الأزمة الليبية	45
الخاتمة	48
قائمة المصادر والمراجع	50